



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 15 نوفمبر 1999

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2000.

محضر الجلسة العلنية الثامنة المنعقدة يوم الاثنين 15 نوفمبر 1999 (صباحا)

الرئاسة: السيد عمراني حفناوي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- عبد الكريم حرشاوي، وزير المالية،

- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

- علي براهيتي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالميزانية.

السادة الوزراء،

رجال الصحافة،

زميلاتي، زملائي الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ستسمح لنا دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2000 بالتطرق إلى نقطتين هامتين: تتعلق الأولى بالمالية المحلية، والثانية بارتفاع نفقات تسيير أجهزة الدولة.

ففيما يخص النقطة الأولى، جاء مشروع هذا القانون بسلسلة من التدابير التي ترمي إلى تحسين مردود المالية المحلية ونذكر منها:

- إعادة النظر في كفاءات تحديد الرسم العقاري،

- الزيادة في الرسم على التطهير،

- منح البلديات حقوق الطابع،

- إعادة النظر في توزيع الرسم على القيمة المضافة المطبق على الاستيراد.

وإذا قمنا بتحليل هذه التدابير لوجدنا أن بعضها ذو تأثير مباشر على حياة المواطن.

افتتحت الجلسة في الساعة

العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة،

باسمكم جميعا أرحب بالسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم.

يقتضي جدول أعمالنا، اليوم، مواصلة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2000، وأحيل الكلمة إلى أول متدخل في هذه الجلسة وهو السيد أحمد قارة، فليتفضل.

السيد أحمد قارة: شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

نسبة 11٪ المتبقية فموجهة إلى ما تقوم به البلديات من مهام متمثلة في تلبية حاجات المواطن وتسيير المصالح العمومية، لكن الملاحظ في هذا الباب أن نسبة 11٪ غير كافية.

ولهذا نجد أن البلديات لا تقوم بواجباتها ميدانيا بسبب انعدام الإمكانيات. ففي البلديات الريفية، مثلا، يعتبر النقل المدرسي المرفق العمومي الرئيسي لكن البلديات غير قادرة على توفيره وتسييره.

فكيف نطلب من البلديات تحقيق تنمية؟! فغير ممكن أن تكون ثمة تنمية. فالوضع التي تعيشها البلديات لا تسمح لها بتحقيق تنمية محلية.

زيادة على كل ما قلناه وما قدمناه من أرقام عن الأوضاع المالية للبلديات، يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2000 اقتراحات لتقليص دخل البلديات، كإقتراح تقليص الرسم على الأنشطة المهنية والرسم على الأجور، ونحن نعلم أن هذين الرسمين خاصان أساسا بميزانية البلديات....

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد قارة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر صماري.

السيد عبد القادر صماري: شكرا سيدي الرئيس،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة النواب،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الوزراء الذين عكفوا على إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2000 رغم أنه وصلنا متأخرا.

ففيما يخص الرسم العقاري أرى أن تأثيره في ميزانيات البلديات محدود إذ سيقصر على البلديات الغنية فقط لأنها ستحدد نسبا معتدلة لهذا الرسم مما سيخفض حجم الرسم الذي سيدفعه مواطنوها بينما نجد أن البلديات الفقيرة ستحدد، حتما، نسبا عالية لهذا الرسم وهذا ما سيعاقب مواطنيها من جهة ولن يسمح لها بجلب المستثمرين من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالزيادة في الرسم الخاص بالتطهير، فزيادة على تأثيره في فاتورة الماء التي يدفعها المواطن، يمكنني أن أضيف أن آثارها لن تمس ميزانية البلديات؛ لأن هذا الرسم تحصله، حاليا، مؤسسات توفير وتوزيع المياه، التي لا تدفع في أغلب الأحيان، الرسوم المحصلة إلى البلديات، لأنها تعاني أوضاعا مالية مزرية.

وأؤكد أيضا أن التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2000 ذات تأثير محدود على الأوضاع المالية للبلديات. وأغتنم هذه الفرصة لتذكيركم ببعض الأرقام:

فمن بين 1541 بلدية لا توجد سوى 350 بلدية حققت توازنا في الميزانية، بينما تعاني 1200 بلدية عجزا ماليا.

كما أن 770 بلدية من بين 1200 بلدية يقل دخل أفرادها عن 200 دينار سنويا، و 100 بلدية يقل دخل أفرادها عن 100 دينار سنويا، وحوالي 600 بلدية تعيش بشكل غير طبيعي وتعتمد أساسا على ما يعرف بسياسة المساواة في منح الفرص. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو قمنا بتحليل توزيع ميزانية البلديات لوجدنا أن نسبة 70٪ من هذه الميزانيات مخصصة لأجور المستخدمين ونسبة 7٪ مخصصة لصندوق دعم النشاطات الرياضية ونسبة 10٪ تقتطع للتجهيز، ونسبة 2٪ مخصصة للصندوق المشترك للجماعات المحلية. أما

مناصب الشغل ورفع القدرة الشرائية وتحسين الخدمات العمومية لمؤسساتنا، والتحصير لمقتضيات الدخول في نظام العولمة وفي المؤسسات الدولية بكل ما يترتب على ذلك من آثار إيجابية أو سلبية، ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في مؤسسات الدولة والمواطن على حد سواء.

أود بعد هذه المقدمة، إبداء جملة من الملاحظات وطرح بعض التساؤلات على ما ورد في مشروع القانون الذي بين أيدينا.

أولاً: لقد ورد في عرض الأسباب لعدة مواد من مشروع هذا القانون أن التدابير المتخذة جاءت لسد الفراغ القانوني. ألم نفرغ بعد من سد الفراغات؟! ألم يحن الوقت للقيام بمراجعة شاملة لقانون المالية العام قصد تكييفه مع التحولات الحالية والمستقبلية؟

ثانياً: ورد كذلك في مشروع هذا القانون، أن أطرافاً أجنبية فسخت عقوداً، فما هي الأسباب الحقيقية لهذا الفسخ؟ وكمثال على ذلك ما ورد في عرض أسباب المادة (61) من مشروع القانون. وهل ستشجع التدابير الجديدة المتعاملين الاقتصاديين الأجانب على الاستثمار، أم أنها ستعيقهم لنجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين إلى إعادة النظر في تدابير لم نتفطن لآثارها المستقبلية؟

ثالثاً: جاء مشروع هذا القانون بسلسلة من التدابير التي ستثقل كاهل المواطن بالرسوم التي يدفعها إلى الخزينتين المحلية والوطنية وإلى صناديق مستحدثة أو قديمة مثل الصندوق الخاص بالطرقات. فما هو مصير هذه الصناديق المنصوص عليها في المادة 65 من مشروع القانون؟ وما هي صيغ التحكم فيها؟ وكيف يستفيد المواطن منها مباشرة؟

ناهيك عن ارتفاع الرسم على المياه والغاز والكهرباء مما سيؤثر سلباً في حياة المواطنين، خاصة ذوي الدخل

كما لا يفوتني أن أشكر لجنة المالية والميزانية على العناية التي أولتها دراسة المشروع وإعدادها للتقرير التمهيدي عنه، رغم النقائص التي تكون قد شابته.

أبها السادة، يجب ألا يكون مشروع قانون المالية لسنة 2000 صورة طبق الأصل لقوانين المالية السابقة، هذا بالنظر إلى طبيعة المرحلة التي تمر بها البلاد وكذا التحولات التي تعرفها المجموعة الدولية في مجالي الاقتصاد والمال.

وعليه، فإننا ملزمون، في سن قانون المالية لسنة 2000، بعدم الاستناد إلى نفس الأسس الفلسفية والانطلاق من نفس القواعد التي بنيت عليها قوانين المالية لسنوات التسعينات.

كما أن اختلاف الأولويات والتحديات من حيث الشكل والمضمون يجعلنا، في رأيي، ملزمين بتكييف مشروع هذا القانون بما يتماشى والمتطلبات المحلية والدولية، والتي نتحرك وفقها. وأهم هذه المتطلبات هي:

1 - ضرورة التوفيق بين متناقضين: أولهما حماية المنتج الوطني وما يستلزمه من تشجيع سواء في اقتناء المواد الأولية أم التجهيزات الآلية، أما الثاني فهو الانفتاح على الخارج لجلب المستثمرين الأجانب وما يتطلب من خدمات جمركية وتسهيلات ضرورية.

2 - ضرورة التكيف مع الوضع الاجتماعي الذي يعيشه المواطن وما خلفته السنوات الماضية من تدن في القدرة الشرائية، من جهة، والعمل على إيجاد صيغ لتمويل الخزينة العمومية التي تحملت أعباء التكفل بالمتطلبات الأساسية لاستمرار سير مؤسسات الدولة والحفاظ على الإنجازات الوطنية، من جهة أخرى.

3 - ضرورة التوفيق بين المطالب الاجتماعية كتوفير

عشر أكتوبر 1999 ، بعدها أدخلت عليه تعديلات بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية وتمت المصادقة عليه يومها ، رغم تحفظ هذا الأخير عليه بسبب عدم مطابقة مشروع القانون للسياسة الاقتصادية التي كان ينوي تطبيقها ، أقول: إن هذه المراحل ، بالإضافة إلى الشروع مباشرة في تحضير مشروع قانون مالية تكميلي بعد المصادقة على مشروع هذا القانون ، كلها أمور جعلتني أخلص إلى نتيجة تأكدت بعد اليوم الدراسي الذي عقدته حركة النهضة لدراسته ، وبعد اجتهاد شخصي بذلته في هذا الموضوع ، ومفاد هذه النتيجة هو: أن هذا المشروع يقوم على استراتيجية مالية ترقية عرجاء أثقلت كاهلها المديونية وقلة الموارد المالية. فلا هي تقوى على بعث الإنعاش الاقتصادي ، ولا هي قادرة على بعث الأمل في نفوس المواطنين الذين يعانون وضعية اجتماعية مزرية.

سيدي الرئيس ،

لدي بعض الانشغالات والتساؤلات أود أن يتفضل السيد وزير المالية المحترم بإجابتنا عنها وهو مشكور على ذلك.

أولاً: هل رفع العبء الجبائي عن الوقود - كما تنص على ذلك المادة 46 من هذا المشروع- وكذا تأسيس إتاحة تقتطع من فاتورة المياه كما ورد في المادة 64 من هذا المشروع ، وكذا رفع العبء الجبائي عن الأسمدة ، هي تدابير ستساعد على دفع التنمية الفلاحية؟

أهذه هي العناية التي تولونها قطاعا مصنفا من بين القطاعات ذات الأولوية في مشروعكم؟

وقبل أن أواصل مجموعة الانشغالات أقول: إن قطاع الفلاحة ينتظر قرارات سياسية جريئة ، تبدأ بمعالجة وضعية العقار الفلاحي وتسوية وضعية الأراضي الفلاحية دون إضفاء أي شكل سياسي على هذا الملف ، ثم إمداد

المحدود وسكان القرى والأرياف الذين وجدناهم في حالة يأس دفعت بهم إلى توقيف أبنائهم عن الالتحاق بمقاعد الدراسة في الثانويات والجامعات. وهذا لعدم قدرتهم على التكفل بمصاريفها.

وفي الأخير ، أقول: لا ينحصر مشروع قانون المالية في بنود مواد قانونية جاءت لسد الفراغ ، وفي رفع أسعار مواد وإضافة رسوم فحسب. بل هو نظرة شاملة لصيغ التنمية وتطوير وسائل وآليات التوازن والإنعاش الاقتصادي الذي يتماشى مع المتطلبات المحلية والعالمية ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر صماري ، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة.

السيد حسين بوسطلة: شكرا سيدي الرئيس ،

السيد الرئيس ،

السادة أعضاء الحكومة ،

زملائي الأفاضل ، زميلاتي الفضليات ،

رجال الإعلام ،

السلام عليكم ورحمة الله.

يعرض علينا مشروع قانون المالية لسنة 2000 في وقت كنا ننتظر تشكيل حكومة جديدة ، لتعرض برنامجها على البرلمان حتى يتسنى له معرفة فلسفة كل السياسات المنتهجة سواء المالية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها ، ليعرض بعد ذلك مشروع هذا القانون الذي نحن بصدد مناقشته وإثرائه كأداة لتطبيق هذا البرنامج ، وحينها تكون المناقشة فعالة وموضوعية.

سيدي الرئيس ،

إن مختلف المراحل التي مر بها هذا المشروع منذ (04) الرابع سبتمبر 1999 تاريخ عرضه على مجلس الوزراء ورفضه آنذاك ، ليعرض مرة ثانية بتاريخ (14) الرابع

والمساكين والمعوزين.

أما فيما يخص الجماعات المحلية، فإني ألح أساسا على ما يلي:

- تفعيل دور الصندوق المشترك للجماعات المحلية،
- مسح ديون البلديات التي تعاني العجز المالي، والتي يبلغ عددها 1249 بلدية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد حسين بوسطلة، وأحيل الكلمة إلى السيد مولاي الهاشمي.

السيد الهاشمي مولاي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي الأفاضل، السلام عليكم.

بداية أشكر كل من ساهم في إعداد مشروع القانون وإثرائه، خاصة أعضاء الحكومة وأعضاء لجنة المالية والميزانية.

بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية لسنة 2000 المعروف على مجلسنا للمناقشة والإثراء، والذي كان أعد في ظروف تختلف عن تلك التي أعد فيها قانون المالية لسنة 1999، حيث يقدم مشروع هذا القانون في فترة سبقتها انتخابات رئاسية حظي فيها مشروع السيد رئيس الجمهورية بتأييد أغلبية الشعب الجزائري، الأمر الذي يفرض أن يأتي مضمون مشروع هذا القانون تجسيدا لبرنامج وبصورة تختلف عن سابقه وهذا لتفعيل التنمية الاقتصادية وإعطائها حركية جديدة، أقول هيئات!

كما تميزت الفترة التي أعد فيها هذا المشروع بالنجاح الباهر الذي لقيه الاستفتاء في قانون الوثام المدني، وما

القطاع بكل التحفيزات الكفيلة بالنهوض بالفلاحة في بلادنا. وبذلك نعالج مشاكل كثيرة، كالأمن الغذائي وأزمة البطالة ودفع القطاع الصناعي وتمويل خزينة الدولة.

أعود مرة أخرى إلى طرح الأسئلة. فكيف عالج مشروع هذا القانون الذي بين أيدينا مشكلة البطالة التي بلغت نسبتها 30٪ والتي تزداد بمعدل 250 ألف طلب شغل سنويا؟

ألا تعتقدون، سيدي الوزير، أن رفع العبء الجبائي عن الوقود سينعكس سلبا على المواطن، خاصة وأن هذا الإجراء ستنجر عنه زيادة في أسعار النقل وزيادة في الأسعار، بصفة عامة، خاصة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع؟

كما أن الزيادة في الإتاوة الخاصة بالمياه سينجر عنها ارتفاع في فاتورة الماء، وارتفاع أسعار بعض المواد كالخضر مثلا.

فكل هذه الزيادات، التي ستثقل كاهل المواطن في غياب رفع الأجور، سينتج عنها تدن في القدرة الشرائية واتساع لدائرة المعاناة من سوء التغذية والجهل والآفات الاجتماعية والانحلال الخلقي وانتشار الجريمة.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أضيف إلى اقتراحات الإخوة الذين أثاروا موضوع مؤسسة الزكاة والعناية الفعالة بالوقف مما سيساعد على معالجة جوانب عديدة خاصة الجانب الاجتماعي ويخفف الأعباء عن ميزانية الدولة، أنه يجب تذليل كل العقبات التي تعترض الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والخيري، وإعفاء المساعدات التي تتحصل عليها من المواطنين الجزائريين المقيمين خارج الوطن من الرسوم الجمركية والأعباء الضريبية، لأنه لا يخفى على أحد دور هذه الجمعيات في مساعدة الفقراء

مؤسساتهم وإفلاسها وكذا تحرير الأسعار، يكتف مشروع قانون المالية لهذه السنة من إنشاء الصناديق التي نتساءل عن مصادر تمويلها، وعن كيفية إنفاق أموالها. وعلى ذكر الصناديق نسألکم، سيادة الوزير: ما هي المشاريع التي مولها صندوق الجنوب الذي علقت عليه ولايات الجنوب آمالا كبيرة؟ وأنتم تعلمون ما تعانیه هذه الولايات. لذا، نقترح أن تقتطع مستقبلا من هذا الصندوق نسبة 25٪ على الأقل لتسديد تكلفة الكهرباء نظرا إلى قساوة الطبيعة في هذه المنطقة صيفا وشتاء.

سيدي الرئيس،
معالي الوزراء،

لقد عجز الكثير من المواطنين عن تسديد ثمن الإيجار المرتفع وفواتير الكهرباء والماء، بل إنهم طالبوا بتخفيضات، فإذا بمشروع هذا القانون يأتي بعكس هذه المطالب. فيرفع نسبة غرامة التأخر عن تسديد الضريبة من 25٪ إلى 40٪!

واستحدثت المادة (64) من هذا المشروع إتاوة تقدر بدينار واحد عن المتر المكعب من الماء، وفرضت المادة 65 رسما بمبلغ 1000 دينار يدفع سنويا على السيارات من الصنفين (2) و(4) ونصت المادة 46 على رفع سعر البنزين والمازوت بدينار واحد.

سيدي الرئيس،
إننا نتحفظ بشأن هذه الزيادات التي ستعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن.

سيدي الرئيس،
إننا نقدر إمكانياتها المالية، لكن يجب توزيع الموجود منها حسب الأولويات التي تتطلبها المرحلة. ولقد راهن فخامة رئيس الجمهورية على الفلاحة وجعلها من الأولويات باعتبارها الثروة الدائمة، ووعد بتسخير سواعد الرجال والنساء حتى يصبح قطاع الفلاحة ورشة عمل منتجة.

تمخض عنه من نتائج خاصة في المجال الأمني.

هذا كله يحتم إثراء هذا المشروع والتدقيق في مضمونه حتى يعكس طموحات الشعب الذي ما فتى يدفع ثمن فاتورة الإصلاحات الاقتصادية التي سقطت عليه كالصاعقة، التي تحمل قساوتها وقساوة الإرهاب طوال عشرية كاملة.

ودون الدخول في التفاصيل للتأكيد أو التشكيك في الأرقام الواردة في هذا المشروع بخصوص معدل النمو أو مستوى التضخم أو التعليق على السعر المرجعي لبرميل النفط والذي تم اعتماده، أقول: إن قانون المالية هو الأداة الأساسية التي تضبط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما أنه المرآة العاكسة لمستوى النمو والتطور الاقتصادي لأية دولة، إلا أنني لم أجد طعما لمشروع هذا القانون ولم أستطع معرفة لونه خاصة وأن البعد الاجتماعي فيه شبه غائب.

كلنا نتفق مع ضرورة تطبيق الصرامة والعقلنة والترشيد في استعمال الأموال العمومية؛ لكن يجب أن يعمم التقشف على الجميع، وأن يوزع الدخل الوطني بعدل على كل ولايات الوطن، تحقيقا لسياسة التوازن الجهوي وحسب الأولويات الوطنية تفاديا لما هو معمول به اليوم، ذلك أن ما نلاحظه اليوم ينطبق عليه المثل الشعبي القائل: "مادامت اليتيمة تبكي فربي يزيدها".

فزيادة الرسوم والضرائب والأتاوى ظلت لا تميز بين الضعيف والقوي، فبدل أن يجبر أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة على دفع الضريبة في إطار التضامن وبكل عدل، تفرض الضريبة والأتاوى والرسوم على الجميع دون تمييز.

وفي الوقت الذي أضحى المواطن في حيرة من أمره في كيفية الحصول على عيشة بسيطة، خاصة مع تفشي البطالة نتيجة التسريح الجماعي للعمال من جراء غلق

الضرورية للقيام بدراسة معمقة وفعالة لمشروع هذا القانون. وهذا ما يجعلني أشك في أن الأهداف الحقيقية ليست تلك المعلن عنها في هذا النص، فعلا. فكأن السلطة تعمل في الخفاء.

أولا ، فيما يخص المعطيات الأساسية:

1 - سعر البترول: نتساءل عما إذا كان السعر المرجعي المعتمد هو نفسه المعلن عنه في السوق والمقدر بمبلغ 15 دولارا للبرميل. وكلنا نعلم أن البترول الجزائري يستفيد مبلغا إضافيا يتراوح بين دولار (01) واحد و دولارين (02) وهذا نظرا إلى جودته. ونطرح سؤالا ثانيا، وهذا في حالة ارتفاع سعر البترول، حيث يفترض أن تقدم الحكومة تصورا آخر لقانون المالية. فزيادة دولار واحد في سعر برميل البترول يعني زيادة الموارد المالية لبلادنا بما يبلغ 500 مليون دولار إلى 600 مليون دولار. وعليه نتساءل: من سيوزع هذا الفائض، علما أن صلاحية توزيع الموارد المالية مخولة دستوريا للمجلس الشعبي الوطني؟ لكن أن تفعل ذلك السلطة التنفيذية ثم تعرضه على السلطة التشريعية لتصادق عليه في شكل قانون مالية تكميلي، فهذا أمر غير مقبول!! فمن المفروض أن يتم تصور آخر في حالة ارتفاع سعر البترول، يفترض أن نتوقعه. ولعلكم على علم بأن سعره ربما سيرتفع. أما إذا كان يميل إلى الانخفاض فيجب مثلا تقديم تصور يستند إلى سعر 10 دولارات.

2 - نسبة الصرف:

صرحت الحكومة في أواخر سنة 1997 أن سعر الصرف سيعرف استقرارا، لكننا نلاحظ عكس ذلك. وعليه، نتساءل: هل ستتواصل ظاهرة انخفاض قيمة الدينار؟ نطلب توضيحات في هذا الشأن.

3 - نسبة التضخم:

أولا، نتساءل: ما هي سلة المواد التي تم على أساسها حساب نسبة التضخم؟! وهل أخذت بعين الاعتبار المواد ذات الاستهلاك الواسع؟ فنحن متأكدون من أنه إذا

كما أنه قيم قطاع التربية والتعليم العالي الحساس وواعد بتقويمه وتوفير شروط نجاحه ونجاعته.

فكل ذلك يجعلني أؤكد ضرورة مضاعفة الاعتمادات المالية بما يكفي حاجات هذين القطاعين حتى ولو كان ذلك على حساب قطاعات أخرى.

لدي ملاحظة تتعلق بالمشاريع التنموية التي هي في طريق الإنجاز أو التي تسيير وتيرة إنجازها ببطء أو هي متوقفة تماما. فإن لم نخصص لها اعتمادات مالية في مشروع هذا القانون فإن تكاليفها قد ترتفع أكثر ويصعب إنجازها بعد ذلك.

أما فيما يخص اقتراح تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية المطبقة على الذهب في شكل سبائك والفضة الصافية، فإن مبررات هذا التخفيض الواردة في مشروع هذا القانون غير مقنعة، إذ مهما خفضنا في هذه الرسوم والحقوق فإن ذلك لن يحد من ظاهرة إدخال الذهب والفضة عن طريق وهمية الذهب المكسر والمسترجع، ولا يحد من طريقة استعمال وسائل الغش والتهرب قصد التملص من دفع الحقوق والرسوم الجمركية ولا يخفف منها...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مولاي الهاشمي، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال زهناتي، ويمنح مدة (15) دقيقة.

السيد جمال زهناتي: سيدي الرئيس،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي زملائي،

إخواني الصحفيين،

السلام عليكم.

بداية أسجل بأسف شديد عدم تزويدنا بكل المعلومات

ثانيا: فيما يخص الإعفاءات الجبائية نحن لسنا ضد مبدأ الإعفاءات. لكننا نتساءل عم إذا كانت الحكومة قد قامت بتقييم موضوعي لهذا الجانب؟ وهل تحققت الأهداف المنتظرة من هذا الإجراء أم هو فقط غطاء قانوني لجانب من التهرب الجبائي، أي أننا نخفي التهرب الجبائي بالإعفاءات؟

فيما يتعلق بالميزانية المحلية، ونبدأ بالديون، لقد أصبح هذا المشكل عائقا كبيرا أمام التطور المحلي، ويتطلب التدخل الفوري للسلطة المركزية. لا يوجد إلا حل واحد يتمثل في المسح الشامل لديون البلديات فيجب مسح هذه الديون بصفة نهائية، لأنه لا يمكن أن يستمر الوضع على حاله. فليس لنا حل بديل غير المسح الشامل للديون.

أما ما يخص الجباية المحلية، فإن الإجراءات المقترحة في مشروع هذا القانون، هي إجراءات ذات انعكاسات محدودة على الموارد المالية للجماعات المحلية من جهة، ومن جهة أخرى هي عقاب كبير للمواطن. يكمن الإصلاح الحقيقي والضروري في إعادة النظر في توزيع الموارد الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية، بهدف تحقيق توازن جديد يسمح لهذه الأخيرة بأن تتمتع باستقلالية مالية وتتكفل فعليا بالتطور المحلي بما يتماشى وتطلعات المواطنين.

أما فيما يتعلق بالحقوق الجمركية، فأتطرق إلى جانب واحد فقط يتعلق بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. لقد تقدمت الحكومة بملف طلب الانضمام إلى هذه المنظمة والتزمت باتخاذ إجراءين اثنين، يتمثل الأول في الكسر النهائي للحواجز غير التعريفية، أما الإجراء الثاني فيتمثل في العمل في اتجاه يهدف إلى رفع كل الحواجز التعريفية. غير أن ما لاحظناه في مشروع هذا القانون هو ارتفاع الحقوق الجمركية. فهل، يعني ذلك أن الحكومة قد تراجعت عن طلبها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟ أرجو إعطاءنا شروحا عن ذلك.

أدرجنا هذه المواد في حساب نسبة التضخم فسنحصل على رقم يتعدى بكثير الرقم المقدم في مشروع القانون.

ثانيا، فيما يخص الواردات والصادرات:

1 - الواردات: فقد قدم لنا مبلغ إجمالي دون التفاصيل الضرورية. وعليه نتساءل: ما هي الحصة المخصصة للاستهلاك في الواردات؟ وماهي حصة المواد الأولية؟ وما هي حصة التجهيزات؟

كما نتساءل: عم إذا كانت الواردات هذه السنة ستعرف ارتفاعا في الحجم - وليس في القيمة- مقارنة بالسنة الماضية؟

2 - فيما يتعلق بالصادرات: ماهي المواد المصدرة خارج المحروقات؟

3 - فيما يخص الإيرادات والتنفقات:

لماذا لم يتضمن مشروع هذا القانون ميزان المدفوعات؟

فيبدو، ومنذ بضع سنوات أي منذ إنشاء التعددية الحزبية، أننا نتحاشى إدراج ميزان المدفوعات في قوانين المالية. فلم تعط مثلا، التفاصيل المتعلقة بفوائد الديون ومبلغها الإجمالي، وكذا الديون العسكرية والمدنية.

4 - نتساءل عن المبلغ الإجمالي لاحتياطي الصرف وهذا بقيمة الأوقية الذهبية وليس بالدولار، كما نتساءل عن كيفية تسيير احتياطات العملة الصعبة، وهل أودعت في بنوك؟ وفي هذه الحالة كيف تستعمل الفوائد المتحصل عليها؟ أم لدينا صناديق للطوارئ؟

وعن الجباية:

أولا فيما يخص التهرب الجبائي، ما هو حجم هذه الظاهرة؟ ومن هم منظموها؟ ولماذا تبقى التدابير المتخذة عاجزة عن وضع حد لهذه الظاهرة؟

إن خطاب السلطة - خاصة في الأسابيع الأخيرة - المبني على فنون التلاعب وخطة الوعود وسياسة التسلية، أظهر بوضوح عجز السلطة عن تسيير شؤون البلاد. هل يمكن أن يتحقق الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، إن لم يكن ذلك مصحوبا بحتمية سياسية تتمثل في الانتقال من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي؟ لا أظن ذلك، ولا يمكن أن نفرض الصرامة والفعالية والعقلانية في غياب إطار دولة القانون والتعبير الحر ومصداقية المؤسسات. والدليل الذي يفرض نفسه على كل واحد منا هو الواقع المر بالامة ومآسيه، حيث تعزز النظام الاستبدادي و"تمفيط" مصدر مافيا الاقتصاد، وسجنت الإطارات ودمرت المدارس وذبحت النساء والأطفال وتشرد المواطن، وأخمد صوت الحرية ودفنت الحقيقة، في حين شيدت فئة صغيرة قصورا وأنجزت جسورا وجمعت ثروات طائلة على حساب البلاد والعباد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد جمال زهناتي، وأحيل الكلمة إلى السيدة خليدة تومي ولمدة 10 دقائق.

السيد خليدة تومي: سيدي الرئيس،
ساداتي الوزراء وأعوانهم،
زميلاتي زملائي،
صباح الخير .

تتعلق ملاحظتنا الأولى بالوقت القصير جدا الذي منح إياه المجلس الشعبي الوطني لدراسة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000.

نحن نعرف جيدا عيوب مؤسستنا، وتعودنا، مع الأسف، على الوصول المتأخر لمشاريع قوانين المالية إلى البرلمان. لكن الأمر هذه المرة تجاوز كل الحدود، حتى أصبحنا نتساءل عم ينتظر منا. أينتنظر منا أن ندرس بتعمق مشروع قانون يتعلق بمصير بلادنا وشعبنا حقيقة؟ أم ينتظر منا أن نمثل في فيلم ما أدوارا ثنائية أو ثلاثية، أو مجرد أدوار لممثلين صامتين؟

فيما يخص المواطن، نلاحظ في مشروع هذا القانون تجميدا في الأجور بدل رفعها، ولكن يسجل ارتفاع في بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع، كالوقود مثلا، مع كل السلبيات التي ستترتب على ذلك وبالخصوص على الفلاحين وعلى وسائل النقل، إلى آخره.

إن مضمون هذا المشروع يوضح نية السلطة في مواصلة تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية المنتهجة منذ سنوات، مبررة ذلك بضرورة الحفاظ على النتائج المشجعة التي سجلت على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذا بالنسبة إلى إنعاش الاستثمارات.

وفي كل مناسبة يعرض مشروع قانون المالية، يتكرر نفس الخطاب على النحو الآتي: "إن استرجاع التوازنات قد تطلب جهودا وتضحيات" أي تستعمل صيغة الفعل الماضي دائما "تطلب". وهذه صيغة تتكرر كل سنة. فلم لا تستبدل بصيغة المضارع "يتطلب"؟ فنقل: يتطلب...

وفي هذا الشأن أريد أن أسأل السيد الوزير: ألم تنته مرحلة التضحيات؟ فوالله لمن الغريب، أن السلطة عندما تصرح بتحسين الأوضاع، تطلب في نفس الوقت بمزيد من التضحيات. فهذا شيء لا يصدق! لكن الحقيقة هي أن السياسة المنتهجة لا تحمل أي أمل، وأن المواطن يدرك ذلك، فهو يعرف جيدا آثار هذه السياسة، وعواقبها. فحتى المختصون، ومن بينهم أعضاء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي يعترفون كلهم بالنتائج السلبية جدا لهذه السياسة التي أدت إلى تجويع شرائح واسعة في المجتمع، وبدأت تهدد حتى الطبقات المتوسطة مما سيزيد الوضع خطورة. ومن باب الواجب والمسؤولية والتحذير بودي أن أذكركم، زميلاتي زملائي، أن هذا الوضع قد يكون عاملا مشجعا لكل أنواع الأصولية التي تتغذى من الجيش الاحتياطي للمحرومين والمهمشين. وما يدفع أكثر إلى التخوف هو استمرار دوامة العنف والخناق المنظم على الحريات.

أنها ستقدم إلينا قريبا مشروع قانون مالية تكميلي لحل هذه المعضلة.

إننا أمام حقيقة تسمى "العطل السياسي". تعاني الجزائر فعلا عطلا سياسيا، بالإضافة إلى كل الأعطال والخسارات التي ستترب على هذا الوضع. ومن سيتحمل ذنب هذا العطل السياسي؟ أهى الحكومة أو وزير المالية؟ اسبحوا لي أن أتأسس لأول مرة محامية لهذه الحكومة، لأنها فعلا بريئة هذه المرة من كل ذنب. فهي قد ولدت مؤقتة وكبرت مؤقتة وبقيت مؤقتة إلى حد اليوم، وبالتالي كيف يمكن طلب الحسابات أو حتى النتائج من حكومة مصابة منذ نشأتها بمرض المؤقت والهشاشة؟ والسؤال الذي يطرح نفسه هو كالاتي: ما هي الأسباب التي دفعت السيد رئيس الجمهورية إلى التقيد بحكومة مؤقتة، واضعا بذلك كل البلاد وشركائها الأجانب في موضع انتظار؟

ونحن نعلم أن حكومة ذات طابع مؤقت لا حيلة لها. فمتى سيرعرض على مجلسنا مشروع قانون مالية يترجم حقيقة إرادة سياسية تهدف إلى تجسيد مشروع مجتمع واضح لكل جزائري وجزائرية؟

وفي انتظار الإجابة عن هذا السؤال، اسبحوا لي أن أقول للسيد وزير المالية ولمجلسنا الموقر: إننا، على الأقل، أصبحنا عباقرة في تحويل نصوص تقنية لمحاسبة وطنية إلى نصوص سياسية لقانون مالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة خليدة تومي، وأحيل الكلمة إلى السيد مكي مساهل.

السيد مكي مساهل: شكرا سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بودي قبل الشروع في إثراء مضمون هذا المشروع، أن أثير نقطة هامة تخص قوانين المالية.

لقد نجم التأخر الخطير في وصول مشروع قانون المالية لسنة 2000 إلى المجلس الشعبي الوطني، عن تأخر مجلس الوزراء في المصادقة عليه.

قرأنا في بعض الصحف الوطنية عن الأسباب التي أدت إلى هذا التأخر. ومن أخطرها - في نظرنا - تلك التي تتعلق بتصريحات السيد رئيس الجمهورية بأن مشروع قانون المالية لسنة 2000 لا يتضمن الإجراءات الكافية ولا يحقق التطورات اللازمة للتنسيق بين البحث عن التوازنات الميزانية والنقدية، وبين حتميتي الإنعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، أي أن مشروع قانون المالية لسنة 2000 لا يتطابق تماما مع النظرة والمشروع الاقتصادي والاجتماعي للسيد رئيس الجمهورية. فهل هذا يعني أن الحكومة في واد ورئاسة الجمهورية في واد ثان والشعب في واد ثالث، وما على المجلس الشعبي الوطني إلا أن يتخبط بين هذه الوديان؟ أم يعني أن مشروع قانون المالية لسنة 2000 ما هو إلا نص تقني مجرد من كل نظرة وطموح ولا يحمل مشروعا سياسيا واقتصاديا شاملا؟

فإذا كنا أمام نص تقني لمحاسبة وطنية، فما جدوى عرضه على النواب؟ فقد كان يكفي عرضه على المختصين التقنيين، ومع كل احتراماتي للحكومة ولوزير المالية، فإن القراءة المتمعنة نسبيا - وأكرر أن التمعن مستحيل نظرا إلى الوقت المتاح - لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2000، يبين أننا أمام نص هدفه الوحيد سد فراغ قانوني لا أكثر، مما يزيد في حيرتنا وحسرتنا لأن الاقتصار على سد الفراغ القانوني لا يعوض إطلاقا ما تحتاج إليه البلاد والشعب، ألا وهو سياسة واضحة ومشروع مجتمع واضح قادر على حل الأزمات وتخطي الصعوبات الكبيرة التي يعيشها الجزائريون، وقادر على تمكين بلادنا من الدخول في الألفية الثالثة. فعوض ذلك تكتفي السلطة بإعلامنا، ابتداء من الآن،

ونأسف كثيرا أن تلجأ الحكومة كل سنة إلى جيب المواطن لتغطية عجزها المالي -طبعاً- والحصول على الموارد المالية الضرورية لتصحيح الاختلالات الناجمة عن وضعية لا دخل للمواطن فيها. ويصبح بذلك مشروع قانون المالية لكل سنة قانونا يحتوي على عقوبات مالية تسلط على المواطن، منها الماء والكهرباء والبنزين والسجائر... إلخ..

لقد أصبح المواطن الجزائري -منذ سنة 1995 تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للمياه الذي يمول بحوالي 38٪ من قيمة الاستهلاك عبر الفواتير- لا يستطيع تحمل عبء هذه الفواتير التي هي في بعض الأحيان فواتير وهمية. فعند دراسة دقيقة لعناصر فاتورة استهلاك الماء المنزلي نجد أن نسبة الرسوم، وهي (06) ستة رسوم، تصل إلى 79٪ من قيمة سعر الاستهلاك، وهي كما يأتي:

-20٪ رسم على شبكة صرف المياه القذرة،

- 4٪ رسم على اقتصاد الماء،

-21٪ رسم على القيمة المضافة،

- 4٪ رسم على نوعية الماء،

- 30٪ رسم التسيير.

لكننا نتساءل عن حالة شبكات صرف المياه القذرة ونوعية الماء وعن التسيير الحسن والمحكم لشبكات المياه كالتسرب إلى آخره وبصفة عامة أين هو الماء؟! وهذا ما يذكرنا بقول الفكاهي: "جاء الماء نوض اتعمر"! وأين هي السياسة الجديدة للماء المفترض الشروع في تطبيقها سنة 1995؟

ولمجرد جلب موارد مالية لخزينة الدولة يقترح علينا اليوم مشروع هذا القانون رسماً جديداً قدره دينار (01) واحد عن المتر المكعب، وهذا مقابل المنشآت الخاصة، والذي سيدفعه المواطن طبعاً، كالعادة وكان هذا الدينار هو الذي سيحل كل مشاكل الماء في الجزائر.

إن تبعثر قوانين المالية في قوانين عديدة وانفصالها عن بعضها بعضاً، حيث، مثلاً، عند قراءة مشروع قانون المالية لسنة 2000 يجب الرجوع إلى عدة قوانين، كقانون الضرائب المباشرة وقانون الضرائب غير المباشرة وقانون التسجيل وقانون الطابع وغيرها من القوانين، فكل ذلك صعب من تأدية المهام الموكلة إلى إدارة الضرائب، وأدى في كثير من الأحيان إلى عدم انسجام الأحكام التشريعية المختلفة لهذه القوانين.

وبالتالي أطلب من الحكومة - على غرار زملائي النواب في السنوات الماضية- التفكير في تجميع كل هذه القوانين في قانون واحد من أجل التقليل من التناقضات القانونية في هذا الموضوع وتحقيق انسجام أكبر في النص التشريعي الجبائي وروحه، وهذا قصد تحقيق العدالة الجبائية التي هي الأساس الفعلي لكل عدالة اجتماعية.

أما فيما يخص مشروع القانون:

أولاً: لا يختلف مشروع قانون المالية لسنة 2000 عن قوانين المالية السابقة سواء في المضمون أو في التقديم بدون حصيلة. فتتساءل: كيف صرفت أموال قانون المالية لسنة 1999 في (10) العشرة أشهر السالفة حتى يتسنى للمشرع اتخاذ القرار المناسب؟ ولم لم يقدم القانون السنوي لضبط الميزانية الذي طلبه مجلسنا الموقر السنة الماضية وما قبلها؟

ثانياً، إن من بين الأهداف الأساسية لميزانية الدولة تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. لكن يتضح لنا جلياً من خلال دراسة هذا المشروع الفرق الشاسع في التوازن بين الهدفين، إذ تم تغليب الجانب الاقتصادي، حتى وإن كان هذا الجانب محل نقاش وتساؤلات كثيرة، على الجانب الاجتماعي. وهذا ما يتعارض مع محطة هامة وأساسية تضمنها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

العجز حلولا ترقيعية غير هادفة كاعتماد كثرة الضرائب.

فلا بد من منظومة جبائية تعتمد على هياكل ثابتة وآليات تمكن الدولة من التحكم في الإيرادات الجبائية العادية، ونعمل جميعا على تفعيلها بمكافحة الغش والتهرب الجبائي، وهذا قصد تغطية نفقات التسيير فقط وليس إنشاء ضرائب أخرى...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مكي مساهل، وأحيل الكلمة إلى السيد عثمان اسطمبولي.

السيد عثمان اسطمبولي: السيد الرئيس،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة رجال الإعلام،

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يكاد المشروع الذي بين أيدينا، والذي نحن بصدد دراسته، يكون صورة طبق الأصل لقانون المالية للسنة الماضية باستثناء بعض التدابير القليلة التي أدخلت على المشروع الحالي، والتي لا يمكن إلا أن نثمنها خاصة تلك المتعلقة بتحويل الجماعات المحلية صلاحيات أوسع، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أننا ما نزال نعتد نفس النظرة وننتهج نفس الأسلوب في إعدادنا مشروع قانون المالية، هذا الأسلوب الذي لا يعدو أن يكون عبارة عن عمليات ترقيعية للتحصيل الجبائي بحشا عن التوازنات المالية.

يفترض في قانون المالية، سيدي الرئيس، أن يضع التدابير اللازمة التي تهدف إلى البحث عن التوازنات المالية والنقدية من جهة وتعمل على بعث الاستثمار وإنعاش الاقتصاد من جهة أخرى، وتعمل ثالثا على تحقيق مطالب العدالة الاجتماعية. لكن الملاحظ أن

حان الوقت كي تطبق بلادنا سياسة حقيقية للماء، وهذا على غرار البلدان التي تفتنت لذلك منذ زمن بعيد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فأخذت تنشط منذ ذلك العهد في مختلف المؤسسات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية كالمجلس الدولي للماء واللجنة الدولية للسقي والصرف، واللجنة الدولية للسدود وغيرها من الهيئات، وكل ذلك لإيجاد حلول تلائمهم فعلا، لأن الماء سلاح المستقبل وسلاح القرن الواحد والعشرين.

فيما يخص الضريبة غير المباشرة على التبغ والكبريت، نعتقد أنه من العار علينا أن نستمر في اتخاذ هذه الضريبة موردا ماليا تلجأ إليه خزينة الدولة. فكان من الأجدر أن توجه هذه الموارد إلى تمويل صندوق ينشأ للوقاية من شر استهلاك هذه المادة السامة ومعالجة المصابين بدائها. فلقد عودتنا الحكومة على زيادة سعر التبغ والكبريت لجلب موارد مالية، ولكن في نفس الوقت تهدر ملايين الدنانير من جراء بيع التبغ الأجنبي المهرب والذي لم تستفد خزينة الدولة ولو سنتيما واحدا منه. والتساؤل المطروح هو: أين الحل؟

فيما يخص ارتفاع أسعار البنزين والمازوت فإنه سيؤثر لا محالة سلبا في الحياة الاجتماعية للمواطن، خاصة وأن مشروع قانون المالية لسنة 2000 استثنى رفع أجور موظفي الوظيف العمومي.

تجعلنا هذه الزيادة في الأسعار وإن كانت تغذي ميزانية الدولة بمبلغ : 6,5 ملايين دينار نتساءل عن حجم آثارها السلبية في المواطن من الناحية الاجتماعية إنها أكثر بكثير طبعاً. ويؤسفنا كثيرا أن تعمد الخطوط الجوية الجزائرية إلى الزيادة في أسعار الخطوط الداخلية، بحجة ارتفاع أسعار "الكيروزان"، ونحن اليوم ما زلنا بصدد مناقشة هذا المقترح.

إن مشروع قانون المالية يهدف إلى مواجهة العجز المترتب على التقلبات الاقتصادية، لكنه يقترح لسد هذا

ورغم أن الرقابة الضريبية لا تستجيب للأهداف المتوخاة، إلا أننا ونتيجة لتناقضات المحيطين الاقتصادي والمالي لا يمكن أن نلقي باللوم على مصالح الرقابة وحدها من مفتشين وقابضين، بل المسؤولية ملقاة أيضا على باقي المؤسسات الأخرى من مصالح الجمارك والجماعات المحلية والبنوك التي من واجبها تقديم يد المساعدة والاعون لمصالح الضرائب حتى يتم التكامل في هذا المجال. ومن الواجب أيضا التحذير من ظاهرة تتعلق بالغش الجبائي والمتمثلة في استعارة الأسماء وتسجيل التجار والصناعيين لنشاطاتهم بأسماء غيرهم في إطار دعم تشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وذلك حتى يستفيدوا التسهيلات الضريبية.

جعلت هذه الوضعية النتائج المحصل عليها في مجال تحصيل الجباية العادية غير كافية، حيث ماتزال الإيرادات المحصل عليها من الجباية البترولية ومن أرباح أسهم سونطراك، التي من المفروض أن توجه إلى تمويل التنمية والاستثمار، تغطي بنسبة 60٪ معظم نفقات ميزانية الدولة. فالمراهنة الخطيرة على الثروة البترولية للبلاد ماتزال مستمرة رغم محدودية الاحتياطات من هذه الثروة وعدم تجدها وتناقص عمرها المحدد مع زيادة المستخرج منها. فنحن نتساءل عن حق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة، فمتى سنصل إلى وضع بديل جار و دائم في الزراعة والصناعة لاستخلاف هذه الثروة؟

قبل أن أختتم تدخلي، سيدي الرئيس، أقدم مجموعة من المطالب والتساؤلات:

- 1 - هل وضعت الحكومة آليات للانتقال من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة الانتعاش والنمو؟
- 2 - كيف يمكن تمويل عجز ميزانية سنة 2000 المقدر بمبلغ 220,03 مليار دينار؟
- 3 - ضرورة استغلال الأموال المجمدة في الصناديق الخاصة، وخاصة صندوق الجنوب، الذي لم تشكل بخصوصه لجنة مشتركة مكلفة بتوزيع موارده.

مشروع قانون المالية الحالي اكتفى بالحفاظ على الاستقرار المالي والتوازنات الكبرى دون التمكن من الانتقال إلى مرحلة البحث عن الإنعاش الاقتصادي وتحقيق النمو والتخفيف من معاناة المواطنين. وحتى هذه التوازنات الكبرى أصبحت مهددة بسبب الظرف المتميز الذي نمر به، كما جاء في تدخل السيد الوزير، وكلنا نعلم، سيدي الرئيس، أن هذه التوازنات الكبرى تحققت على حساب الوضع الاجتماعي للطبقة الضعيفة من الشعب الذي شهد تدهورا كبيرا متمثلا - حسب الديوان الوطني للإحصاء - في تسريح أزيد من 400 ألف عامل، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30٪ وانخفاض القدرة الشرائية بأكثر من 30٪ أيضا، ووصول أكثر من 12 مليون جزائري إلى حافة الفقر. وحتى إن كانت هذه الإصلاحات ضرورية وواجبة، فنحن نبقي نتساءل عما سيكون عليه الوضع الاجتماعي عندما ندخل فعلا في عملية الخصخصة وعندما نشرع في تطبيق ما يسمى الجيل الثاني من الإصلاحات الخاصة بالمنظومة المالية والبنكية. ويجب التأكيد في هذا الباب أن العيب ليس في الإصلاحات التي لا بد منها ولكن في الآليات وفي سياسة التردد والبيروقراطية عند التطبيق.

أما الملاحظة الثالثة التي وددت إبداءها فتتعلق بما جاء في التقرير التقديمي للمشروع الذي ينص على أن الإصلاح الجبائي الذي شرع فيه منذ سنة 1992 قد سمح بوضع تدابير لنظام ضريبي حديث ومبسط ومتكيف بصورة أفضل مع النظام الاقتصادي الجديد. والحقيقة أنه لا أثر لهذا النظام الحديث في الواقع. فالدولة ماتزال عاجزة عن تحصيل كل الضرائب وعن محاربة التهرب والغش الجبائيين وذلك رغم الجهود المبذولة في هذا المجال، زيادة على أن تحسين خدمات الإدارة الجبائية يتطلب توفير كل التجهيزات اللازمة والضرورية من إعلام آلي، مقرات ونقل... إلخ، وبصفة عامة تحسين ظروف عمل أعوان الدولة في مجال الضرائب حتى تتمكن إدارة الضرائب من القيام بواجبها.

الاقتصادي الذي كان يتوقع انطلاقه في السنة الثالثة، أي بعد نهاية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، ولكن لا شيء تحقق من هذه الأهداف.

إن الإنعاش الاقتصادي الذي يعد إحدى ركائز الإصلاحات المنتهجة، هو السبيل الوحيد لفتح مجالات الاستثمار التي تمكن من توفير فرص الشغل وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. ومشروع هذا القانون لا يحقق - طبعا - الإنعاش، وبالتالي فهو غير طموح ولا يرقى إلى تحقيق هذا الهدف.

وبهذا الصدد، لا بد أن أذكر أن استمرار الأوضاع في الترددي سنوات متتالية، سيقضي على آمال مئات الآلاف من المواطنين، ويدفعهم إلى اليأس والقنوط، وقد تؤدي هذه الانعكاسات النفسية الخطيرة - لا سمح الله - إلى انفجار اجتماعي يحصد ما تبقى من دعائم المجتمع. وهذا ما يدفني، سيدي الرئيس، إلى المطالبة بانتهاج سياسية اقتصادية ذات بعد اجتماعي حقيقي، أكرر ذات بعد اجتماعي حقيقي.

ثانيا، يشير مشروع هذا القانون إلى عجز قدره 220 مليار دينار ويقترح لمواجهة هذا العجز حولا ترقيعية، كاعتماد مبدأ كثرة الضرائب واللجوء إلى الحلول المضمونة والسريعة دون التفكير في تعزيز دائرة الجباية بمراد جديدة، بعيدا عن إثقال كاهل المواطن البسيط. ومن ذلك ما ورد مثلا في المادة 46 من مشروع هذا القانون المعدلة للمادة 28 من قانون المالية والمتعلقة برفع العبء الضريبي عن الوقود، وكذا تأسيس الإتاوة على المياه وعدم تخفيض الضريبة على أرباح الشركات. فكل هذه الضرائب يدفعها المواطن البسيط وتضاف إلى مجموع الأعباء التي يتحملها.

وإذا كان لا بد من اعتماد هذا الأسلوب في الجباية - أي فرض الضرائب - فمن الأولوية، سيدي الوزير، أن نفرض

4- اقتراح إعفاء عمليات بيع السميد وحليب الأطفال من الرسم على النشاط المهني لكون هاتين المادتين من المواد الأساسية والاستراتيجية.

5- اقتراح إلغاء المادة 46 من مشروع القانون المتعلقة بالزيادة في أسعار الوقود، نظرا إلى الآثار السلبية التي قد تنتج عنها، لا سيما في مستوى معيشة الفئات المحرومة من المجتمع.

6- وأخيرا، اقتراح إلغاء المادة 64 من مشروع القانون الخاصة بالزيادة في إتاوة المياه الصالحة للشرب.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد عثمان اسطمبولي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم بزازي، لمدة 10 دقائق.

السيد بلقاسم بزازي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، كنت أود، ونحن نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2000، أن تكون بحوزتنا معطيات سابقة عن مدى تحقيق الأهداف التي سطرت في قانون المالية للسنة الجارية، حتى يتسنى لنا استيعاب الأرقام الواردة بقوة في الميزانية، وكذا فهم التدابير الجديدة المتخذة في هذا المشروع. ومع هذا نسجل على المشروع الملاحظات الآتية :

أولا، يقوم مشروع القانون على نفس الأهداف التي سطرت في قوانين المالية السابقة، وهي الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى. وقد تم تحديد معالم الإنعاش

عامة والبنوك بصفة خاصة، أحد التحديات المفروضة والواجب تحقيقها مع مطلع سنة 2000. وأعتقد أن تطبيق الجيل الأول من الإصلاحات المالية والمصرفية، ومنتج عنه من نفقات وتكاليف اجتماعية كبيرة، لم يحقق أهدافه في الواقع. لماذا؟ لأن المستثمرين في الداخل والخارج ما يزالون مترددين ومتخوفين من الاستثمار في الجزائر، وهذا ليس بسبب الوضع الأمني فقط، وإنما بسبب جمود النظام البنكي وبيروقراطيته أيضا .

وفي هذا الإطار أقترح إنشاء بنوك غير ربوية أو تقديم تسهيلات لمن يرغب في إنشائها، وذلك قصد الاستفادة من أموال شريحة عريضة من المجتمع لا تثق في البنوك القائمة ولا تتعامل معها.

سيدي الرئيس، أنتقل الآن، يا سيادة وزير المالية، إلى تقديم جملة من الاقتراحات، حتى لا تقول إن نظرة نواب حركة النهضة إلى أوضاع الجزائر نظرة سوداوية وأنا لا نحترف إلا السياسية والنقد .

الاقتراح الأول، يتعلق بفعالية الرقابة على تسيير الميزانية. فانطلاقا من سوء توزيع الاعتمادات في الميزانية، ورغم ترتيب الأولويات إلا أنني أرى أنها غير موزعة كما ينبغي. ونظرا إلى الصلاحيات المخول إياها رئيس الحكومة الذي يضطلع بمهام الرقابة والتنسيق والمحاسبة والتحفيز بين مختلف القطاعات، ولتحقيق نجاعة أكبر في تقديم الحصيلة السنوية لنشاط الحكومة، فإنني أقترح، يا سيدي الوزير، بصفتي نائبا من حركة النهضة ومن باب الفاعلية، ضرورة إلحاق مصلحة الميزانية بمصالح رئاسة الحكومة والتخلي عن النمط الحالي الذي أثبت محدوديته.

الاقتراح الثاني: يتعلق بالكتلة النقدية التي لا تتحكم فيها مؤسسات الدولة والتي تتراوح بين 500 و 700

ضرائب تصاعدية على التبغ وعلى الكحول كالخمر المتنوعة والجمعة أم الخبائث وسموم الجسد، حتى نضرب عصفورين بحجر واحد. فنضمن أولا موارد مالية معتبرة للخبزينة من جيوب الأثرياء " الحشاشين"، ونقلل ثانيا من استهلاك الكحول المحرمة بتاتا بصفة تدريجية. فنحافظ على صحة المواطنين أو نرجع بهم - على الأقل - إلى دينهم.

ثالثا، يتوقع المشروع نمو اقتصاديا يقدر بنسبة 5٪، والذي هو في الحقيقة تعبير عن جهد استثماري معتبر يساهم في توفير الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن لاسيما في ميادين التشغيل والسكن والصحة والترفيه. إلا أن الواقع اليومي للمواطن غير ذلك، حيث نرى مئات الآلاف من العائلات دون دخل، كما تعيش نسبة أكثر من 70٪ منها تحت عتبة الفقر. وإذا كانت نسب الإنعاش معقولة في الصناعة فهي في الفلاحة والبناء لا تكاد تذكر. وهي في نقصان وانخفاض مستمرين رغم الوعود السابقة بالزيادة المعتبرة، وهو الأمر الذي يدفعنا، سيدي الوزير، إلى التساؤل عن مدى مصداقية هذه الأرقام وهذه النسب.

رابعا، ينبغي التنويه بإعادة الاعتبار ضمن هذا المشروع إلى الجباية المحلية بغية تحسين الموارد المخصصة مباشرة للجماعات المحلية، لاسيما البلديات في تطبيق الرسم على رخص استغلال العقارات لصالح البلديات ودعم الصندوق المشترك للجماعات المحلية والرسم على اللوحات والمساحات الإشهارية الواقعة في إقليم البلدية، إلا أن هذا الإجراء غير كاف نظرا إلى تزايد الحاجات الأساسية للبلديات وإلى الصعوبات التي تعرفها جل بلديات الوطن. يضاف إلى ذلك أن البلديات ينظمها قانون أساسي أكل عليه الدهر وشرب، وتجاوزته الأحداث ولم يعد يساير التطورات والإصلاحات الجارية.

خامسا، تعد مسألة تحديث قطاع المالية وتفعيله بصفة

سيادة الرئيس، رغم العجز المالي المسجل والذي يقارب 220 مليار دينار أي نسبة 6,3٪ من الناتج الداخلي الخام، وهي تفوق نسبة العجز المسجل في ميزانية 1999، تواصل ميزانية الدولة تحملها أعباء نفقات التسيير. وتشهد هذه النفقات زيادة تقدر بمبلغ 95 مليار دينار أي بنسبة تفوق 11٪، وهذا على حساب نفقات التجهيز التي تبقى غير كافية نظرا إلى ما نطمح إليه خاصة فيما يتعلق بالجهة الاجتماعية، مما قد يقلص من قدرات الاستثمار الذي يعتبر السبيل الوحيد لتوفير الثروات وامتصاص ظاهرة البطالة التي أصبحت حقيقة مقلقة، وهذا رغم الاعتمادات الهامة المخصصة للشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وهي السياسة التي لم تحقق الأهداف المرجوة.

وفي هذا الإطار فإن الاعتمادات المالية، وبالرغم من أنها تشهد زيادات مختلفة بالنسبة إلى القطاعات الاستراتيجية، تبقى غير كافية، ونذكر على سبيل المثال السكن والري والتجهيز والتعليم العالي.

سيادة الرئيس، زملائي.

تبين دراسة مشروع قانون المالية والميزانية بوضوح انعدام الصرامة في الميزانية، بالإضافة إلى انعدام الإمكانيات والوسائل الكفيلة بمعالجة ضعف المستويات الهيكلية الذي يعانيه الاقتصاد الوطني، الذي ما يزال ضعيفا بالنظر إلى الخصائص الآتية التي يتميز بها :

- اعتمادات تقدر بنسبة 95٪ من تصدير المحروقات،
- نسبة نمو ضعيفة في قطاعي الفلاحة والصناعة،
- فشل سياسة إعادة الهيكلة الصناعية وكل ما انجر عنها من انعكاسات سلبية على النسيج الاجتماعي،
- عجز الحلول الرامية إلى إنعاش النشاط الصناعي بواسطة عمليات حوصلة القطاع العمومي،
- تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى أقل من 400 مليون دولار. فأين هي توقعات الحكومة السابقة، الرامية إلى تحقيق ملياري (02) دولار سنة 2000؟

مليار دينار، والتي هي مصدر من مصادر التضخم والمضاربة، ومن أجل الاستفادة منها في تمويل مشاريع الاستثمار المعطلة التي يفوق عددها 21.000 مشروع معطل بسبب عدم توفر التمويل، وللتحكم أكثر في النظام الجبائي، أقترح، سيدي الوزير، تغيير العملة النقدية الوطنية حتى ينكشف أصحاب الأموال والبنوك الموازية المتنقلة، وحينئذ يجب على الدولة أن تتعامل معهم بصرامة.

الاقتراح الثالث: يتعلق بتحديث الرقابة على الحدود البرية والجوية والبحرية عن طريق توفير أجهزة حديثة كجهاز " السكائر"، وتكوين أعوان الجمارك لضمان نجاعة أكبر في تحصيل الحقوق الجمركية...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد بلقاسم بزاي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد سي عفيف.

السيد عبد الحميد سي عفيف: شكرا سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة رئيس المجلس،

السادة الوزراء والإطارات،

زملائي، زميلاتي،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بالرغم من التحسينات المختلفة الأوجه التي تضمنها مشروع قانون المالية وميزانية الدولة، إلا أنه يمكن تسجيل ملاحظات كثيرة إن أمكن الاستفادة منها وفي نفس الوقت تحضير مشروع قانون المالية التكميلي الذي سيرمي إلى تجسيد الأهداف المحددة ضمن استراتيجية اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة المعالم، حتى يكون قانون المالية والميزانية أداة ناجعة وفعالة لتحقيق غايات هذه الاستراتيجية وأهدافها .

المحلية أن الوثائق المالية المعروضة علينا اليوم تدل على أن إرادة حقيقية قائمة للشروع في إصلاحات فعلية للمالية المحلية تم تأجيلها عدة مرات. لكن تبقى هذه الإصلاحات ضعيفة وغير كافية بالنظر إلى الإجراءات الجبائية المقترحة من أجل تحسين الإيرادات المالية للجماعات المحلية.

وبجرنا التوجه الاقتصادي العام للبلاد إلى التأكيد أنه لا بد من الشروع في تطبيق مثل هذه الإصلاحات من أجل أن تستفيد الجماعات المحلية مواردها المالية وتسخرها لخدمة التنمية المحلية بحرية أكثر. وفي نفس السياق، نسجل ارتياحا للزيادة التي تشهدها الاعتمادات المخصصة لل صندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 5,18٪ أي بمبلغ قدره 3,5 ملايين دينار.

لكن لا بد من لفت الانتباه إلى قضية استعمال بعض اعتمادات هذا الصندوق في غير نشاطاته التي أنشئ من أجلها والمتمثلة في تقديم الدعم المالي للبلديات الفقيرة من أجل الاستفادة من المرافق الحيوية العامة .

وبالمقابل نلاحظ أن قطاع المخططات البلدية للتنمية شهد فيه ترخيص البرامج انخفاضا ملحوظا مقدرا بنسبة 13,04 ٪ مقارنة بسنة 1999، وأقل من 17٪ فيما يخص اعتمادات الدفع. وانجرعن انخفاض هاتين النسبتين -بكل تأكيد - تباطؤ في نشاطات البلديات، بينما كان الأخرى تشجيع كل مبادرات التنمية المحلية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الحميد سي عفيف وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن محمد.

السيد مصطفى بن محمد: سيدي الرئيس،
أيها السادة، أيتها السيدات،
صباح الخير.

نظرا إلى ماسبق ذكره، فإنه أصبح من الضروري استحداث ديناميكية حقيقية خارج قطاع المحروقات، وهذا بتعميق الإصلاحات والاستفادة منها لكي لا تذهب سدى تضحيات المواطن جراء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، ولا تذهب التوازنات الاقتصادية الكبرى أدراج الرياح، الشيء الذي قد يؤثر سلبا في الإنعاش الاقتصادي.

سيادة الرئيس، إن الإنعاش الاقتصادي المتوقع بنسبة 5٪ سنة 2000 حسب الوثيقة المعروضة علينا، يعتبر مسارا يشمل تغيير الهياكل والتحويلات القطاعية، وبإمكانه أن يفضي إلى النتائج الآتية :

- ارتفاع في الناتج الداخلي الخام،
- ارتفاع في الإيرادات،
- ارتفاع في الاستثمار والإنتاج،
- توفير الثروات وتحصيلها.

أما فيما يخص السعر المرجعي للبرميل، فمن الضروري أن نسجل الحكمة والواقعية اللتين مكنتنا من تحديده في حدود 15 دولارا كقاعدة مرجعية عامة لمعرفة إيرادات المحروقات.

إلا أن كل زيادة في سعر البترول بالنسبة إلى السعر المرجعي، ستساهم في تحسين احتياطات الصرف التي كانت تقدر بمبلغ 4,64 ملايين دولار عند نهاية شهر جوان 1999، وربما ستصل إلى سبعة (7) ملايين في آخر السنة، وهو المؤشر الذي يدل على أنه سيصبح بالإمكان مواجهة أعباء التعهدات الدولية، بالإضافة إلى تحسين الموارد الجبائية، وهو ما يسمح بالتغطية الكلية للمصاريف ومسايرة المتطلبات الاجتماعية.

سيادة الرئيس،

نرى في جبهة التحرير الوطني فيما يخص المالية

شؤون بلادنا. كما نعلم أيضا أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يخدم الإنتاج الوطني. فالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني فتح الحدود وتوسيع اقتصاد البازار، مما قد يتسبب في خسارة قدرها 71 مليار دينار تقريبا.

وفي نفس السياق دائما، سيحضر رئيس الجمهورية قمة المنظمة العالمية للتجارة، التي ستعقد في 30 نوفمبر في مدينة "سياتل" بالولايات المتحدة الأمريكية، وسيحضرها ممثلا للقارة الإفريقية. ونحن نتمنى أن يلح رئيس الجمهورية على طلب إلغاء المديونية، التي سدناها عدة مرات، ربما ثلاث مرات أو أكثر. المهم أنها سددت عدة مرات. فإذا لم نسدد هذه المديونية فإننا نسترجع السيادة الوطنية. وإذا رفضنا تسديد هذه المديونية المقدرة بحوالي 170 مليار دينار كل سنة، فلأننا نعرف أن الأموال المخصصة لتسديدها ستساعدنا في تحسين أوضاع قطاعات الصحة والتعليم وتطوير الاقتصاد. وهذا هو الحل. فلا أظن أننا لو واصلنا تسديد هذه المديونية سنتمكن من الخروج من هذه الأزمة.

ولهذا أطلب كذلك بأن يرفض هذا المجلس التصويت على مشروع قانون المالية جملة وتفصيلا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد مصطفى بن محمد. لقد تقدم السيد عمراني مختار بتدخل مكتوب، وأحيل الكلمة إلى السيد سعيد ماجور.

السيد سعيد ماجور: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،
إخواني أخواتي،
السلام عليكم جميعا.

من المؤكد أن المناقشة الجارية بخصوص مشروع قانون المالية لسنة 2000 مهمة وضرورية جدا. لكنها جاءت

لا أظن أن الخير سيأتينا من مشروع قانون المالية هذا. فبعد تصريحات رئيس الجمهورية بات المواطنين ينتظرون إجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية، لكن الحكومة - مع الأسف - عرضت علينا مشروع قانون مالية يشبه قوانين المالية السابقة.

وزيادة على هذا، لم تفرض سياسة التقشف على الجميع بل فرضت على المواطن البسيط وحده.

كما أن الحكومة فضلا عن تجميد الأجور وضعف القدرة الشرائية تطلب اليوم من النواب، وهم ممثلو الشعب، أن يوافقوا على هذه الضرائب التي لا تخدم مصلحة هذا الشعب.

ولن أتناول بالتفصيل هذه الضرائب، فالإخوة النواب قد تكلموا عنها، كالضرائب المفروضة على الماء والبزبن وغيرهما. ولكن يبدو أن السيد وزير المالية ينقصه الخيال، فلم تفرض مثلا ضريبة على الأكسجين الذي نتنفسه فلا ينقصنا إلا ذلك.

فيما يخص الاقتصاد، فعوض أن تتخذ الحكومة إجراءات بشأن دعم الإنتاج الوطني، تطلب منا أن نصوت على مشروع هذا القانون الذي يمهد لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. ولماذا يمهد مشروع هذا القانون لذلك؟

يجب أن نعرف أن المنظمة العالمية للتجارة قد وجهت ألف سؤال إلى الحكومة الجزائرية. وحسبما أعرفه فإن هذه الأخيرة أجابت عن 350 سؤالاً تقريبا. فما هي طبيعة هذه الأسئلة؟ وبم أجبت المنظمة العالمية للتجارة؟ وما هي الضمانات التي قدمتموها؟

نحن نعلم أن رئيس الجمهورية قد أكد أننا لا نقبل أن تكون سيادتنا محدودة، ولا نقبل أي تدخل أجنبي في

- ما هو عدد مناصب الشغل الموفرة سنويا ؟ وما هو حجم الصادرات خارج المحروقات؟ وباختصار ما هو حجم الثروة الناتجة عن هذه الإعفاءات الهامة؟

- هل تروم هذه السياسة تحقيق أهداف اجتماعية؟ وما هي هذه الأهداف إن كانت موجودة؟ أم أنها تهدف إلى منح هدايا على طبق من فضة لأناس غير مخلصين للوطن على حساب المواطنين البسطاء؟

فيما يخص التهرب الجبائي الحقيقي، فإن المبلغ الإجمالي الذي سيحصل عليه - حسب مشروع القانون - من خلال الضريبة على فوائد الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء يقدر بحوالي 58 مليار دينار، وهذا في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون هذا المبلغ مضاعفا أكثر من مرة، أي لا يقل عن 150 مليار دينار، مع العلم أن أكثر من نصف هؤلاء المعنيين لا يدفعون المستحقات.

وعلى العموم يتبين لنا أن الخزينة العمومية تحرم، بسبب الإعفاءات والتهرب الجبائي، من مبلغ يفوق 200 مليار دينار تقريبا وعملية حسابية بسيطة جدا يتبين لنا أنه من المفروض أن ترتفع حصائل الجباية العادية إلى 700 مليار دينار على الأقل، بينما يتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2000 ارتفاعا إلى 429 مليار دينار.

لذا، فلو تحكمت الحكومة أكثر في تحصيل الجباية لتم تفادي عجز الميزانية المقدر بمبلغ 220 مليار دينار. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتمت تقريبا التغطية الكلية لنفقات التسيير وتبقى إيرادات الجباية البترولية مخصصة للاستثمار. وهو الشرط الوحيد والأساسي والضروري لإنشاء مناصب الشغل وإنتاج الثروة وكذا الإنعاش الدائم للاقتصاد.

بعد مرور سبعة أشهر على الانتخابات الرئاسية، وشهرين بعد المصادقة على القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، وهذا دون أن تظهر في الأفق بوادر الانفراج والتحسين الأمني والتغيير السياسي الحقيقي. بل بالعكس ما تزال أبواب الساحة السياسية مغلقة، بدليل تهميش الطبقة السياسية وعدم السماح لها باستعمال وسائل الإعلام، خاصة ذات الوزن الثقيل، وكذا عدم إلغاء قانون حالة الطوارئ، فالتراجع واضح ومحسوس.

كل هذا جعل المواطنين يعيشون في قلق ويتساءلون عن مدى عودة السلم وضرورة إحداث القطيعة وعن مدى انفراج الوضع الاجتماعي السيء والمؤلم.

والحقيقة أن هذه الحكومة غير مؤهلة لتغيير الأوضاع وتقديم مشروع قانون مالية يفتح آفاقا جديدة.

وبغض النظر عن المحتوى الكلي لمشروع القانون الذي لم يأت بالحلول التي ينتظرها الجميع، فإن تدخل سي نصب على نقطتين فقط :

- الإعفاء من الرسوم،
- التهرب الجبائي، خاصة الضريبة على فوائد الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لغير الأجراء.

1- الإعفاء من الرسوم :

يقدر معدل الرسوم المدفوعة بنسبة 11٪ عوض 18٪ على الأقل. وهذا ما يحرم الدولة من تحصيل مبلغ قدره 56 مليار دينار، نظرا إلى ارتفاع نسبة الإعفاء التي قدرها 34٪. وهي أرقام وردت في النص.

والسؤال المطروح هو : من الذي يستفيد هذه الإعفاءات؟ فإن كان المستفيدون هم المتعاملين المستثمرين، فمن حقنا أن نتساءل عن الفوائد التي قد يجنيها المواطن إيجابا، فمثلا :

يسمح به الوقت، ليلموا بكل المعطيات حتى يتمكنوا من مناقشتها بكل موضوعية. لكن ذلك لم يتم ونحن نتأسف له كثيرا. ولهذا ليس من الممكن أن نناقش مشروع هذا القانون بكل موضوعية في ظرف قصير جدا. ولكن مهما كان الأمر، وبما أنه لا بد من مناقشته، فإنني أفضل أن تكون المناقشة وفق المنهجية الآتية :

أولا فيما يخص منهجية مقدمة مشروع هذا القانون خاصة من حيث جانبه السياسي والفلسفي، نجد أن التبرير الذي قدمه مشروع هذا القانون عندما يربط انخفاض النمو بالبيئة الاقتصادية الدولية وآثارها في الاقتصاد العالمي سنة 1998 هو تبرير غير مؤسس، خاصة أن الجزائر قد عانت في نفس الفترة وما قبلها أزمة اجتماعية واقتصادية حادة، بل كانت هذه الأزمة سياسية أكثر منها اقتصادية. غياب سياسة وطنية مسؤولة وانتهاك الحريات العامة والفردية ولا مبالاة السلطات العمومية في تسيير شؤون الأمة، كلها عناصر تسببت في ميلاد وحش اسمه "الإرهاب الأعمى" غذته المافيا السياسية المالية، التي انتهجت سياسة الأرض المحروقة وتحطيم كل المؤسسات العمومية والاقتصادية تقريبا، وتسببت في خسائر تجاوزت مبلغ 30 مليار دولار.

وتضاف إلى هذه الأسباب، سياسة إعادة الهيكلة التي كانت سببا في غلق المؤسسات وتسريح العمال. وإن كانت الجزائر ماتزال صامدة، فإن ذلك بفضل بركة الله عز وجل وإخلاص أبنائها.

لقد كان بإمكان مشروع قانون المالية الحالي أن يشير إلى بروز ديناميكية سياسية جديدة، شرع في تطبيقها فخامة رئيس الجمهورية تتمثل في سياسة الوئام المدني وما قد تحققه في المستوى الاقتصادي بوضع آليات جديدة قد تسمح بانطلاقة قوية للاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

وزيادة على ذلك فإن القانون الخاص بالضريبة على الملكية ما يزال مجمدا ومعطلا.

وهكذا، ففي الوقت الذي يتمتع الأغنياء بالإعفاءات الضريبية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فإن العمال والمستهلكين معاقبون مرتين وهذا بسبب الاقتطاع المباشر من الدخل الإجمالي ودفع الرسوم المفروضة على المواد الاستهلاكية.

فمن الغريب مثلا أن نقلص الرسوم على الفضة والذهب، ونرفع في نفس الوقت سعري الوقود والماء، ولدينا مثل شعبي في لغتنا الأمازيغية يقول: "ذا شو إكخصن أبوعريان، تخوثام أف إيضوضان".

وخلاصة القول؛ إننا ما دمنا بعيدين عن وضع سياسة جبائية عادلة تهدف إلى تحصيل الرسوم حيثما وجدت وفي المجالات القانونية، فإن الدولة ستبقى ضعيفة تفتقد المصداقية وتعد مسؤولة عن التصدعات الاجتماعية...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد سعيد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سوسي.

السيد محمد سوسي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي الوزراء،

زملائي زميلاتي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي أن أضيف إلى تدخلتي هذا ملاحظة عامة، حيث يعتبر قانون المالية أهم قانون. فهو قانون جوهري الأمر الذي يفرض أن يكون النواب على اطلاع على مضمونه قبل شهر أو شهرين على الأقل، وذلك حسبما

ومن جهة أخرى ضرورة تحريك عجلة النمو الاقتصادي من جديد.

ومادامت الجباية البترولية تغطي مجمل نفقات ميزانية الدولة أي بنسبة 60٪، مع العلم أن هذه الجباية غير ثابتة نظرا إلى تقلبات الأسعار، ومادامت الموارد المالية المتأتية من التحصيل الجبائي غير كافية، فإننا نجد أن هامش المناورة المتوفر لمعدي مشروع هذا القانون كان ضئيلا، مما جعلهم يحلون هذه المعادلة بتفضيل الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى على النمو الاقتصادي.

وهذا ربما ما جعل بعض الزملاء يقولون إن مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، باستثناء بعض الإجراءات المحتشمة، شبيه بقوانين المالية السابقة. وهذا ما يجرنا سيدي الرئيس إلى إبداء ملاحظات عديدة :

أولا إن مشروع قانون المالية هذا، هو مشروع ترقيعي. فبالرغم من التحسن الملحوظ في معدل سعر البرميل الواحد، والذي سيستقر في حدود 16 دولارا على أسوء تقدير، نجد أنه تم الاحتفاظ بنفس المؤشرات المالية للسنة الماضية تقريبا. فبقي مبلغ 65 دينارا مقابل دولار واحد ونسبة تضخم تقدر بحوالي 4٪ ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام يساوي 5٪، إلى غير ذلك. وتجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن الواقع المعيش والتميز بالغلاء الفاحش والظروف الاجتماعية المزرية هي أمور تجعلنا نشك في مدى صحة هذه المؤشرات النظرية.

ثانيا، فيما يخص العجز المالي للميزانية نلاحظ أنه يزداد من سنة لأخرى. فعجز هذه السنة هو في حدود 220 مليار دينار أي ما يقارب ضعف عجز السنة الماضية.

وحتى إذا سلمنا بأن العجز المالي للميزانية هو أمر عاد في العديد من الدول، فإننا نتساءل عما إذا كان هذا

فلا يمكن أن نتحكم في التوازن الاقتصادي بالاققتصار على مداخيل الجباية البترولية علما أن تسديد الديون العمومية يمتص نسبة 55٪ من الجباية البترولية أي ما يعادل مبلغ 8 ملايين دولار سنويا.

ولهذا بات من المستعجل أن يعكس الطرح حتى لا يستمر الاقتصار على الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، الأمر الذي يفرض انطلاقة اقتصادية قوية خارج المحروقات، وذلك باتخاذ إجراءات تحفيزية تشجع الاستثمار سواء أكان داخليا أم خارجيا. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد سويبي، وأحيل الكلمة إلى السيد لمين مناصرية.

السيد لمين مناصرية: شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

سيادة الوزيرين والطاقم المرافق لهما،

زملائي، زميلاتي النواب،

معشر الصحافة،

السلام عليكم.

أولا وقبل كل شيء، نتقدم بالشكر إلى جميع الإطارات، على مختلف مستوياتها، والتي ساهمت في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2000. كما نشكر أعضاء لجنة المالية على الجهد الذي بذلوه في إعداد التقرير التمهيدي، وما يحتويه من ملاحظات وتعديلات تفضلوا بإدراجها فيه.

فيذا تصفحنا مشروع قانون المالية هذا سنجد بكل موضوعية أن صانعيه قد حاولوا إيجاد حل لمعادلة صعبة، تطرح نفسها في كل نهاية سنة مالية وسط محيط اقتصادي واجتماعي يعرفه العام والخاص. وتتمثل هذه المعادلة في المحافظة من جهة على التوازنات الكبرى التي دفع الشعب ثمنها باهظا من تقشف وحرمان لبلوغها،

للجوء إلى هذه الحلول السهلة، تبقى قناعتنا راسخة بضرورة وإلزامية إصلاح المنظومة الاقتصادية في العمق. ويتوقف ذلك -حسب رأينا- على ما يأتي :

أ- ضرورة تحسين الجباية العادية وذلك :

1- باعتماد أسلوب مرن وعصري يتصدى للتهرب الجبائي، ويعتمد على التحفيز بالنسبة إلى الشركاء الاقتصاديين العاديين ، وعلى الردع بالنسبة إلى الشركاء ذوي النوايا الخبيثة.

2- تحسين أساليب التحصيل، وذلك بإيجاد آليات مخففة حتى لا نزيد في الأعباء التي تقع على كاهل المقاول أو المستثمر، كالنسب الباهظة المقترحة في مشروع هذا القانون في حالة التأخر عن التسديد.

ب- ضرورة إصلاح عميق وشامل للمنظومة الجمركية باعتبارها ثاني ممول لخزينة الدولة، وذلك بتطبيق إصلاح جذري يعتمد على تهذيب أساليب ممارسة مهنة الجمركي والتصدي بصرامة للذين يريدون المساس بالاقتصاد الوطني. فالمشكلة -في نظرنا- لا تكمن في تغيير الأشخاص وإنما ينبغي تغيير الذهنيات.

ج- ضرورة إصلاح النظام المصرفي والبنكي، وإيجاد آليات مرنة حتى يؤدي البنك والمؤسسات المصرفية الدور المنوط بها كمحرك للاقتصاد الوطني.

د- تشجيع أعضاء الجالية الجزائرية على دخول معترك التنمية الوطنية الجديد وهذا بالتقرب منهم حيثما كانوا، وبإعطائهم تسهيلات وتحفيزات دون سواهم...

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد لمين مناصرة، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى قريشي.

السيد مصطفى قريشي: شكرا سيدي الرئيس، السادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم،

العجز ناتجا عن تمويل القطاعات الاجتماعية الحيوية. فالتوظيف متوقف منذ سنوات، وتحسين الأجور كذلك، والآلة الاقتصادية شبه معطلة. فأين هو إذن التقيد الصارم بسياسة ميزانية تقوم على التحكم في النفقات العمومية؟

ثالثا، تغطية العجز : إن البحث عن موارد مالية إضافية لتغطية العجز، يجرنا إلى الحديث عن الرسوم المضافة وغير العادلة، والتي تلجأ إليها الحكومة في كل مرة.

فالزيادة في سعري البنزين والمازوت بدينار واحد تبدو بسيطة، لكن أثرها شديد في العامل البسيط الذي يتدفأ بالمازوت ويستعمل وسائل النقل الجماعي، وكذا في الفلاح المنتج.

كما أن وقع الزيادة في سعر علبه السجائر بمبلغ 1.20 دينار قوي على البطال أو العامل البسيط، بينما لا تقلق من يدخن سجائر "مارلبورو" والتي، بالمناسبة، أصبحت تباع حتى في الأكشاك بمبلغ 120 دينارا وبدون طابع الرسوم المستحقة، مع العلم أن ما تجلبه هاتان الزادتان في الرسوم لا يمثل سوى 7.5 ملايين دينار أي نسبة 2.8٪ من مبلغ 220 مليار دينار من العجز.

رابعا، وأخيرا، نسجل بارتياح التدابير الإيجابية الوارد في مشروع قانون المالية في مجال المالية المحلية، والرامية إلى تنمية الإيرادات الجبائية المحلية، منها مراجعة الرسم العقاري وبعض رسوم الطابع على وثائق البناء والملصقات، وكذلك الرفع من نسبة الحصاص المستحقة للبلديات من الناتج الإجمالي على القيمة المضافة. فكل هذه المبادرات الإيجابية نباركها، لكن مشكل الضائقة المالية التي تتخطب فيها معظم البلديات يستدعي حولا جذرية وقرارات سياسية شجاعة لمسح ديون البلديات حتى تنطلق على أسس تنمية سليمة.

بناء على ما تقدم من ملاحظات، سيادة الرئيس، وتفاديا

الاستثمار، حيث توجد آلاف المشاريع دون موارد مالية لتسييرها. فما فائدتها إذن؟

ومن القطاعات التي بقي دورها يسجل قصورا في التنمية الوطنية :

1- المؤسسات المصرفية. يلاحظ تقلص دور المؤسسات المالية أي البنوك، وتأخر انطلاق البورصة وانعدام فعاليتها، رغم ما لذلك من دور في التنمية والادخار، وعدم إصلاح النظام المصرفي رغم أننا دخلنا اقتصاد السوق وعلى وشك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

لقد نجم عن هذا التأخر في إصلاح النظام المصرفي، الذي بقي يمول عملية استيراد السلع الاستهلاكية على حساب السلع الاستثمارية وبقاء هذا النظام على نمطه القديم، كتلة نقدية كبيرة تتداول خارج المؤسسات، ولا تؤدي دورها في الاستثمار.

2- القطاع الصناعي والفلاحي: لم يلعب دورهما، ورغم ما امتصه القطاع الصناعي من أموال لإعادة الهيكلة وما ترتب عليها من كوارث اجتماعية، ورغم بلوغ نسبة النمو في الصناعة 8٪، إلا أن هذا القطاع بقي عاجزا عن تحقيق القيمة المضافة. وما تزال عقلية البيروقراطية مسيطرة على الإنتاج ولم تسجل تنمية اقتصادية حقيقية.

أما فيما يخص ميزانية التجهيز فنلاحظ أن نسبة 75٪ منها موجهة إلى مشاريع يجري إنجازها. ولا تخصص للمشاريع الجديدة إلا نسبة 25٪. كما تخصص منها أيضا حوالي 25٪ لتحديث مشاريع قديمة، حيث ينطلق المشروع بمبلغ دينار واحد ليصل عند الاستلام إلى 1000 دينار.

فأتساءل: من المسؤول عن الدراسة والمتابعة والإنجاز؟ كما أن بعض المشاريع التي أنفقت عليها الدولة أموالا طائلة توقفت بعد بلوغها نسبة 50٪ من الإنجاز أو

أخواتي، إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يستهدف مشروع قانون المالية لسنة 2000 كسابقه تحقيق التوازنات المالية الكبرى، والمحافظة عليها دون استراتيجية واضحة للإقلاع الاقتصادي، الذي كان من المقرر بلوغه بعد ثلاث (3) سنوات كاملة من المعاناة الاجتماعية، دفع المواطن البسيط القسط الأكبر من فاتورتها. فهل أصبح تحقيق المحافظة على التوازنات المالية الكبرى هدفا نهائيا وليس مرحليا بالنسبة إلى هذه الحكومة؟

فرغم الإصلاح الجبائي المنتهج منذ سنة 1992 تبسيط للنظام الجبائي، إلا أن المؤسسات الضريبية ما تزال تعمل بذهنية ووسائل تجاوزها الزمن. والدليل على ذلك أن مجمل نفقات ميزانية الدولة تغطيها الجباية البترولية أي بحوالي 60٪، في حين تبقى نسبة التهرب الجبائي مرتفعة بحيث أن أكثر من 60٪ من النشاطات التجارية غير معن عنها وبالتالي غير خاضعة للضريبة.

لم تجد المؤسسة الضريبية حلا لهذا التهرب رغم الإصلاح الجبائي، الذي شمل المنظومة القانونية فقط ولم يشمل الشخص المكلف بالضريبة ولا الوسائل والآليات المنظمة لها، حيث أن برنامج تطبيق مخطط تعميم الإعلام الآلي ما يزال ناقصا. ولكي يتم تطبيق إصلاح جبائي أكبر بصرامة أكثر يجب تحسين الإيرادات العادية باعتماد أسلوب التقليل من الضرائب لكي يكون التحصيل أكثر، لأن الفارق بين حاجات الدولة والقدرات الوطنية للتمويل يقتضي التنصل تدريجيا من ضغط الجباية البترولية وحدها لحمل القطاعات الاقتصادية الأخرى على المساهمة في دفع عجلة النمو.

إن اقتصادنا اقتصاد مديونية، وعجز خزينة الدولة يزداد سنة بعد أخرى، ولا توجد حلول لتقليصه. وبقي همّ الخزينة الوحيد تسديد الديون بدل الانطلاق في

فيما يتعلق بالمادة 46، نرى أن هذا الرسم عبء إضافي على المواطن لأن الرسم على المنتوجات البترولية له أثر مباشر في المواطن كمستهلك وآثار غير مباشرة في قطاعات النقل والفلاحة ... إلخ.

وأخيرا، بودي أن أطرح سؤالا على سيادة الوزير مفاده : هل سيدفعنا انخفاض احتياطي الصرف السنة الماضية وانتعاش سعر البترول هذه السنة إلى إعادة جدولة ثالثة؟ وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد مصطفى قريشي، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال سهيلي.

السيد جمال سهيلي : سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

معشر الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن القراءة الأولية لمشروع قانون المالية، الذي هو بين أيدينا، تبين أنه خال من أية إيديولوجية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية. فهو لا يحتوي إلا على أرقام مبعثرة ونفقات إضافية غير مبررة. فأين هو البعد الاجتماعي لمشروع هذا القانون؟ وهل سيساير مسعى الوثام؟

فإذا أسهبنا في الحديث عن ملف كالفلاحة مثلا، مع العلم أننا نعيش تبعية غذائية، نجد ارتفاعا في سعر المازوت وإهمالا للتنمية الريفية وارتفاعا في سعر الأسمدة إن توفرت، وكذلك زيادة في بعض الرسوم، ناهيك عن صندوق الجنوب الذي خطط له أن يضيع في متاهات سكان الجنوب في غنى عنها.

كما نجد في مشروع هذا القانون تخفيضا للقيمة المضافة على الذهب والفضة، وهذا بحجة تشجيع الصناعة

أهملت كمشروع المطار أو ميترو الجزائر أو بعض السود. أتساءل أيضا: من سجل هذه المشاريع ومن تابعها ومن أوقفها؟ يجب في هذا الشأن إعادة تفعيل دور مجلس المحاسبة.

فيما يخص المادة 65 من مشروع القانون يؤسس لفائدة الصندوق الوطني للطرق رسم قدره 1000 دينار يطبق على الشاحنات، وقد يطبق على السيارات السنة القادمة وربما ينتقل إلى الراجلين. نقترح إنشاء صندوق لإنجاز الطريق السريع شرق - غرب ببيع أسهم لصالح هذا المشروع، كما فعلت تركيا لإنجاز الجسر الذي يربط أوروبا بآسيا، والذي هو إلى حد اليوم ملك للمساهمين الذين مولوا المشروع.

إن الفاتورة التي يدفعها المواطن مقابل استهلاكه المياه ثقيلة جدا، فكيف نلقي عليه أعباء جديدة؟ وبالتالي أقترح ترشيد استهلاك المياه، بدل فرض أتاوى عليها كما ورد في المادة 64 من مشروع القانون.

فيما يخص المادة 14 : إن معظم إيرادات البلديات يأتي أساسا من الجباية. والقسط الكبير منها مصدره الأتاوى خاصة على النشاط المهني، حيث يشكل أكثر من نصف إيرادات ميزانيات البلديات. لكن مشروع قانون المالية يقترح تحويل كل إيرادات هذا الرسم إلى محافظة الجزائر الكبرى، وهذا بالنسبة إلى البلديات التابعة لها إداريا. غير أن هذا التحويل سيزيد في حجم عجز ميزانياتها ويصعب بذلك تغطيته، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لا نوافق على طريقة إحداث تغييرات بهذا الشكل، خاصة وأن مشروع هذا القانون يستهدف الإلغاء النهائي لأحد الموارد الأساسية للبلدية ولا يراعي التدرج في تطبيق سياسة ما. لذا نقترح أن يتم تنفيذ هذا المقترح بتقسيم هذه الأتاوى بالتساوي بين البلديات والمحافظة.

المؤسسات الدستورية أم هي مؤسسات برتوكولية فقط؟
أما المسألة الأخيرة فتتعلق بالشيخ. فهذه الوثيقة تحترم في كل دولة ماعدا الجزائر فلا معنى لها، لأن السماسرة و"المافيا" السياسية المالية هي التي تتحكم في الأمور وأفسدت كل ماهو محترم في الدول، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد جمال سهيلي، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بلدي.

السيد الطيب بلدي: شكرا سيدي الرئيس،
لسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي زملائي النواب،
السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، وقبل الشروع في مناقشة قانون المالية، بودي إبداء ملاحظة تخص دور الحكومة. فنحن نعرف أنه أجريت في الفترة الأخيرة انتخابات رئاسية انبثق عنها رئيس جمهورية منتخب، فضلا عن وجود برلمان تعددي. ففي نظري، وحسب ما تقتضيه الموضوعية وقواعد الديمقراطية المعمول بها، أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة، الذي يعين بدوره طاقما حكوميا يقوم بإعداد برنامج ويعرضه على البرلمان للتصويت. ثم ينبثق عن هذا البرنامج قانون المالية الذي يطبق في الميدان. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا هو : من سيتابع تطبيق هذا القانون، أهو السيد رئيس الجمهورية أم البرلمان؟ أمام أية مؤسسة تكون الحكومة مسؤولة؟

أما فيما يخص موضوع تدخلني فأثني أولا وقبل كل شيء على جهود اللجنة التي عالجت المشروع، من خلال

التقليدية والحد من ظاهرة الغش، وبالموازاة نعذب الفئة الأكثر فقرا وحرمانا برفع أسعار المواد الأساسية والضرورية للحياة. فهل الفقراء والشباب البطال هم الذين يتاجرون بالذهب؟

- قطاع الجمارك: لقد أمسى هذا القطاع أحد فضاءات التلاعب والمساومة وعدم الثقة. فلو كان العمل جديا بهذا القطاع وبنسبة 50٪ فقط، لاستغنينا عن جميع الرسوم التي تثقل كاهل المواطن.

- التهرب الجبائي: هذا أمر يضحكني كثيرا -مع احتراماتي للجميع- لأننا لو فتحنا نافذة المجلس المقابلة للميناء لرأينا هذه "المافيا" تصول وتجول على مرأى من كل السلطات ولا أحد يحرك ساكنا. وأنت أدري بذلك سيدي الوزير.

- الاستثمارات الأجنبية : لقد أصبحت هذه القضية شغلنا الشاغل وكأن العواقب ستكون وخيمة إن لم تأت هذه الاستثمارات. فلقد أصبحت شبيهة بالمهدي المنتظر! لكن لم لا نشجع الاستثمارات والطاقات الوطنية خاصة في مجال الفلاحة؟

كما نلاحظ أن عدد الوزارات في تزايد حيث وصل إلى ثلاثين وزارة أو أكثر، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من أموال، هذا في الوقت الذي يلتهب جيب المواطن، وهو ما نعتبره سياسة نفوذ.

أما فيما يخص إعادة النظر في منحة بنات الشهداء، فنحن نتعجب لذكر هذه الفئة لأننا نعتبر ذلك نوعا من "الحقرة" وعدم الاعتراف بالجميل للذين وفروا لكم هذا المناخ حتى أصبحتم تصولون وتجولون في جميع أنحاء العالم للافتخار بثورة يشهد لها الأعداء قبل الأصدقاء. وأين هو قانون المجاهد والشهيد؟ وهذا ما يجعلني أطرح السؤال الآتي : هل يحترم القانون في الجزائر وتحترم

إنهم رجال ونساء تحملوا المسؤولية في ظروف صعبة يعرفها العام والخاص. ولنكن أوفياء لأولئك الذين صنعوا الأحداث يوم 16 نوفمبر 1995 وشكلوا النواة لبناء الدولة الجزائرية بكل مؤسساتها وبطرق ديمقراطية، رغم ما يقال عنها. ولنعلم هؤلاء الذين خانتهم الذاكرة أنه لولا تاريخ 16 نوفمبر 95 لما كانوا في هذا المجلس الموقر. وإن كان البعض غير قادر على إنصاف الرجال فإن التاريخ هو وحده الكفيل بإنصافهم.

إن تغيير الوضعية المالية رغم انعكاساتها الاجتماعية على المواطن تعتبر مكسبا وطنيا للجميع ولا يحق التراجع عنه، لأن الصحة المالية للدولة هي أحد الشروط الأساسية والضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني وبالتالي التكفل بالجانب الاجتماعي على المدى الطويل.

هذا فيما يخص تقييم المراحل السابقة. أما فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2000 الذي يأتي في عهد جديد يتميز بمواصلة التقويم الوطني، وبعد دراسة وتحليل التدابير والإجراءات المقترحة والتمعن في الآفاق المنشودة، فالملاحظة العامة أن الأمر جميل أن نضع تدابير وإجراءات لمطالبات الاقتصاد والحفاظ على التوازنات الكبرى، لكن يكون هذا أجمل لو وفرنا كل الآليات وكل الإمكانيات لتنفيذها ميدانيا.

وقبل التطرق إلى بعض التدابير، أريد أن ألفت الانتباه إلى حذف منحة بنات الشهداء من مشروع قانون المالية، وهذا يعتبر، حسب رأيي، مثل قضية نبش القبور سنة 1991. فهذا إجراء لا يليق بهذه الفئة.

فيما يخص كذلك التدابير التي اتخذتها الحكومة ومنها: أ- توسيع الموارد المالية: إن الفارق بين حاجات الخزينة والقدرات الوطنية للتمويل تقتضي التفكير بجدية في عدم التبعية لقطاع المحروقات، بل حمل مختلف القطاعات الاقتصادية على المساهمة خاصة قطاعات الفلاحة

تقريبها التمهيدي، معالجة متكاملة بسطت محتواه وضمنته اقتراحات وتوصيات مفيدة وناجعة.

كما أثنى على مقدمة مشروع القانون الذي جاء بتدابير أخذت بعين الاعتبار بعض الاقتراحات والتوصيات التي قدمها النواب إثر مناقشة قوانين المالية السابقة، هذه التدابير التي تبين وجود إرادة تسعى إلى تحقيق التوفيق بين الصرامة والتقشف من جهة، ودعم الإنعاش ومعالجة الأوضاع الاجتماعية من جهة أخرى. إلا أن المواطن البسيط يبقى المتضرر بالدرجة الأولى من كل انعكاسات هذه التدابير.

وقبل مناقشة مشروع الميزانية لسنة 2000 لا بد من تقييم المرحلة السابقة "للتقويم الوطني". ولنتذكر نقطة الانطلاق والسنوات الماضية والمشاكل الضخمة والاختلالات التي انطلق منها اقتصادنا ووضعيتنا المالية، وما هي الخطوات التي قطعناها منذ 5 سنوات مضت، وهذا من أجل تقويم موضوعي لكل المراحل التي مرت بها البلاد منذ 20 سنة.

فالتائج المتحصل عليها هي، لا محالة، ثمرة جهود الإطارات المسيرة النزبهة، وكذلك ثمرة جهود المواطن البسيط بتفهمه وصبره وصدوره أمام الظروف القاسية التي فرضتها عليه الإصلاحات في ظروف أمنية كانت لا تطاق.

فيكل موضوعية وشجاعة سياسية نطرح السؤال على أنفسنا: أين كنا سنة 1994؟ وأين أصبحنا اليوم؟ لنتذكر جميعا الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد في كل الميادين سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم الأمنية وحتى النفسية.

فلنكن من هؤلاء الذين يقدرّون تضحيات كل الرجال والنساء الذين صمدوا لكي تبقى الجزائر واقفة شامخة.

الذين أقيلا أخيرا من مناصبهم. فلقد قيل عنهم : إنهم ارتكبوا أخطاء في حق أموال الشعب غير أنهم لم يتابعوا، لكن بالمقابل تتخذ بشأنهم قرارات بالعزل من الوظيفة العمومي. وفي هذا الشأن أسأل السيد الوزير: كيف نقول إن العدالة فوق الجميع ولا نتابع هؤلاء قضائيا ثم نصدر بشأنهم قرارات بالطرد من الوظيفة العمومي؟

أما المؤسسات الاقتصادية والشركات القابضة، فحدث عنها ولا حرج، وكذلك الجمارك وما تسبب فيه بعض أفراد هذه المؤسسة من تحطيم لاقتصاد البلاد وحتى أمنها، ناهيك عن البريد والمواصلات وصناديق التوفير والاحتياط والبنوك. فالأمثلة كثيرة ومتنوعة عن هذه العينة من الظواهر السلبية التي تساهم في إفلاس خزينة الدولة وبالتالي إعاقه كل التدابير الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني والنهوض به.

ولمحرابة كل هذه الظواهر السلبية، لا بد من وجود جهاز رقابة قوي وصارم برجاله وقوانينه في إطار قضاء عادل يمثله له الجميع مهما كان منصبهم...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الطيب بلدي وأحيل الكلمة إلى السيد عمر غول، رئيس كتلة حركة مجتمع السلم.

السيد عمر غول: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، السادة معالي الوزراء، إخواني أخواتي النواب، السادة والسيدات الصحفيين والصحافيات، السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته. كلمة الكتلة البرلمانية لحركة مجتمع السلم: سيدي الرئيس، في الوقت الذي تعيش الجزائر أوضاعا خاصة، صعبة

والسياحة والصناعة والبناء. وبالموازاة مع ذلك يجب :
- إصلاح الجهاز البنكي والمصرفي مساهمة بصورة فعالة في ضمان التوازنات الكبرى.

- تعميق الرؤية في مجال الإصلاح الجبائي الذي شرع فيه منذ 1992 للوصول إلى مستوى يجعل الجباية العادية تغطي حاجات ميزانية التسيير وتحقق أهدافها، في حين يجب العمل على توجيه الجباية البترولية إلى الاستثمار والتجهيز مع محاربة ظاهرتي الرشوة والبيروقراطية اللتين أعاقتا المستثمرين الحقيقيين، وليس السماسرة وأعوانهم في الإدارة.

- بذل المزيد من الجهود في تحسين تحصيل الضريبة ومراقبة التهرب والغش الجبائيين، وهذا تكريسا للشفافية في فرض الضريبة وتحقيقا للعدالة في توزيع أعبائها على المواطنين.

أما فيما يخص المصالح الجبائية وجهاز المراقبة فنسجل:

- ضعف الإمكانيات المسخرة من أجل الرقابة وتسيير القطاع الجبائي، مع عدم عصنة الإدارة الجبائية وهو ما يؤدي إلى ضعف التنسيق بين كل قطاعات الدولة ومصالحها الضريبية والجمركية والتجارية أي عدم الربط بينها بالإعلام الآلي.

- عدم تطبيق القوانين على الجميع، وهذا راجع إلى تواطؤ بعض أعوان هذه المصالح.

ب- تكريس الصرامة في تسيير الأموال العمومية : إنه مجرد عنوان جميل، لأن الميدان يبين العكس. فانتشار آفتي الرشوة والاختلاسات اللتين كادتا أن تصبحا قانونا في عدة قطاعات، حيث نلاحظ تبذيرا حقيقيا في مؤسسات الدولة، خاصة الجماعات المحلية. فاختلاس الأملاك والأموال العمومية يعد بالملايير وهذا في عدة مستويات وفي قطاعات مختلفة، وأذكر على سبيل المثال الجماعات المحلية، بعيدا عن كل محاسبة. وفي هذا الصدد تطرح إشكالية تخص الولاية ورؤساء الدوائر

وغير الموثقة في الظروف المستقرة، فكيف التعامل معها في الظروف التي تكننفها الأزمات؟ وتبقى الأرقام في النهاية مجرد أرقام لكنها تكشف بوضوح أن الجزائر حادت عن الطريق، فمتى تكون العودة إلى الطريق الصحيح؟!.

سيدي الرئيس،

لقد حان الوقت أن نضع حدا للترددات والتراجع في مختلف المستويات القيمية والسلوكية وأن نبتعد عن سياسة تنمية التخلف واستنساخ الأخطاء التي نزعنا من الدولة هيبته وسيادتها. إن فرصة الوئام المتاحة اليوم في هذا الظرف العصيب والتي اكتنفتها ديناميكية سياسية وشعبية يجب ألا توكل إلى الفتور والنفور، كما يجب ألا تكون مطية للمتربصين بالشعب وثوابته، وبالذات ومكتسباتها، وبالمجتمع ووحده، وبالوطن وسيادته.

وإن التحرك الإيجابي والمسؤول يبين بعمق أن ثمة إرادة تستثمر المتاح لصالح الوطن واستقراره. أما العطالة الموجودة فهي نتيجة الحسابات السياسية التي ندرك أبعادها ومآلاتها، وندعو إلى الإسراع لفك قيودها، لأننا لانرضى لجزائرها أن تكون بمنأى عن موقعها الأصلي والفعال.

سيدي الرئيس،

يأتينا مشروع قانون المالية لهذه السنة كباقي السنوات فيطرح علينا أسئلة عديدة لا نجد لها جوابا؛ إذ كيف نتعامل مع مشروع قانون مالية:

- مرفوق بتحفظات أول قاض في البلد؟
- ظرفي وانتقالي، حيث سيتممه مشروع قانون مالية تكميلي،

- مشروع يبنني في تصوره على فرضيات غير واضحة وغير مدققة، بل مغلقة في أرقام مخيفة ونسب حسابية جافة،

- يتسم بالتجزئة والتفكك بين كل ما هو اقتصادي

وعصيبة، وهي منكبة على تضييد جراحها واسترجاع سيادتها ومكانتها وإرساء ثقافة الوئام والتعايش والتلاحم بين جميع أبنائها، تحاول بعض الجهات افتعال صراعات وهمية من أجل كسب مواقع ومراكز نفوذ تعجز عن كسبها ديموقراطيا في ظل الشفافية. كما تحاول أطراف أخرى جر الجزائر إلى جيها لا ناقة لها فيها ولا جمل.

وتعيش الجزائر اليوم مخلفات الفتنة وآثار المحنة الأليمة التي ترتب عليها:

- مليون شخص متضرر.
- 700 ألف مصدم نفسيا.
- 150 ألف يتيم.
- 70 ألف أرملة.
- 2084 امرأة مغتصبة.
- أكثر من 3 ملايين دولار من الخسائر.
- أضف إلى ذلك العبء المترتب على سوء التسيير، والمتمثل في:
- 1225 بلدية مفلسة، حسب وزير الداخلية أو 1250 حسب وزير المالية.
- نفقات التسيير التي بلغت نسبة 94٪ من الإيرادات.
- تمويل نسبة 93٪ من نفقات التجهيز عن طريق العجز في الميزانية.
- انخفاض احتياطي الصرف من 8,8 إلى 4,5 ملايين دولار.
- معدل نمو بنسبة 5٪ لكن لا أثر له في أرض الواقع.
- مديونية عمومية تقدر بمبلغ 30 مليار دولار، أي نسبة 70٪ من الناتج الداخلي، وتمتص نسبة تسديدها 28٪ من إيرادات الميزانية.

هذه بعض الأرقام فقط وما خفي أعظم. وما تزال الجهات الوصية مصرة على عدم كشف الأرقام الناتجة عن الأزمة بسبب حجمها المذهل والبشع. وإذا كان من الحذر التعاطي مع الأرقام المتناقضة والمتضاربة وغير الموثوقة

* ونتساءل من جهة أخرى : إلى متى وقانون المالية يستمد المرجعية القانونية من القانون العضوي 84-17 الذي يعتمد في مرجعيته على دستور 1976؟

وفي هذا الإطار نطالب الهيئة التنفيذية بتقديم قانون ضبط الميزانية الذي يبين كيفية إنفاق الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة.

ولابد من إعادة النظر في طريقة معالجة مشاريع قوانين المالية بما يسمح بفعالية أكبر في الأداء والمتابعة. وفي هذا الصدد لابد من سن قانون عضوي يعتمد إطارا لقوانين المالية، تماشيا والتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية.

سيدي الرئيس،

الإنسان هو غاية التنمية، ورخاؤه وسعادته هما الهدف الأول والأخير لأي عملية تنمية فعلية. فكيف يكون للإنسان دور فعال في النهوض بالمجتمع بينما تتضاع قيمته الإنسانية وتطمس حقوقه، ناهيك عن كابوس "الحفرة" والرشوة والمحسوبية والسطو على إرادته وإقصائه من إدارته؟

إن التوغل في اغتصاب حقوق حقوق الإنسان الأساسية يؤدي إلى توسيع هوة التخلف والتبعية وفقدان الثقة.

وإن رد الاعتبار إلى المواطن والإطار الجزائري يؤهل لتغيير الواقعين الاقتصادي والاجتماعي، واجتباب الانسداد السياسي، وإيجاد مقومات للتطور والتنمية. فما عساه أن يفعل المواطن المقموع، المنتهك الكرامة، المحروم من حقوقه، المثقل بشتى الأعباء؟

سيدي الرئيس،

إن ملفات ما بعد الأزمة لا يمكن أن تعالج بعيدا عن ثقافة الدولة وثوابت الأمة ومسؤوليات والتزامات المواقع

واجتماعي،

- ومشروع يفتقد مرجعية استراتيجية وسياسية واقتصادية واجتماعية،
- يعتمد على مؤشرات وأرقام متضاربة وغير مترابطة،
- يعتبره قصور النظر وضيق الأفق في الكثير من المقاربات،
- توزع فيه النفقات بشكل آلي وإداري،
- يعتمد على أتاوى ورسوم تشغل كاهل المحرومين والمستضعفين.

سيدي الرئيس،

يمثل تسديد المديونية لسنة 2000 وحدها نسبة 55٪ من الجباية البترولية المتوقعة لسنة 2000 إذا بقيت أسعار النفط في مستوى 15 دولارا، أي لا نستفيد إلا بنسبة 45٪ من الجباية البترولية. كما يمثل هذا التسديد نسبة 30٪ من الإيرادات أي أن ثلث إيرادات الدولة تحول إلى المؤسسات المالية الدولية.

فإلى متى ستبقى الجزائر حبيسة اقتصاد المديونية؟ ومتى ينتقل اقتصادنا إلى اقتصاد تنمية؟ وهل وضعت الحكومة آليات الانتقال من مرحلة الركود إلى مرحلة الانتعاش والنمو؟ وكيف يمكن تمويل عجز ميزانية 2000؟

* هل يحق للحكومة أن ترفع في مستوى العجز في الميزانية التي يحددها البرلمان ويوقعها رئيس الجمهورية كما حدث هذه السنة؟

* وعلينا أن نتساءل: أين خططنا التنموية الطويلة المدى بأولويات اقتصادية واجتماعية وأهداف واضحة؟

هل أصبح حتما مقضيا على الجزائر أن تبقى أسيرة اقتصاد يعتمد أساسا على عائدات المحروقات وتساقط الأمطار؟ وهل نحن بمنأى عن إعادة جدولة أخرى؟

السياسيتين المالية والنقدية المعمول بهما، فلماذا بقي قانون الأوقاف جسدا بلا روح؟

ولماذا لا تنشأ مؤسسة مستقلة لتسيير استثمار أموال الأوقاف، تساهم في تحرير جزء من إيرادات الميزانية لتمويل التنمية الاقتصادية أو تسديد المديونية الخارجية؟

ولماذا لا تنشأ مؤسسة مستقلة للزكاة؟

وللزكاة دور حيوي تؤديه في تحسين القدرة الشرائية للفقراء ومحدودي الدخل، وفي تقوية التضامن الاجتماعي، وترويج النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن الاجتماعي، والاستقرار السياسي. فالزكاة تساهم في تحرير جزء هام من موارد الميزانية العامة. فهي مجهزة بفيض من التمويل المستمر قد يصل حسب بعض التقديرات إلى نسبيتي 10٪ و 14٪ من الدخل الوطني بالنسبة إلى الدول المنتجة للبتروك كالجائر.

لماذا لا تفتح البنوك الجزائرية العامة فروعاً للمعاملات الإسلامية ما دامت رؤوس أموال معتبرة ترغب في التعامل وفق قاعدة المشاركة، وتجد الحرج في التعامل بسعر الفائدة؟

ولماذا لا يوسع العمل بالتأمين التعاوني إذا كان ذلك فعالاً في مستوى التجارة الخارجية، كما هو الحال بالنسبة إلى مؤسسة التأمين التعاوني بين البنك الإسلامي للتنمية وبنك الجزائر الخارجي؟

ولماذا لا نساهم في نشر ثقافة التضامن ميدانياً من خلال إقامة مؤسسات للتأمين التعاوني؟

ونشمن في هذا الإطار مبادرة المؤسسات الوطنية والخاصة التي قامت على أساس أسلوب التأجير التمويلي. كما نشمن جهود تلك المؤسسات التي أضافت إليس نشاطاتها

الحساسة. وإن التعامل السطحي مع هذه الملفات البالغة التعقيد والمتعددة الانعكاسات يعود سلباً على الدولة والمجتمع، وكذا على مستقبل الأجيال واستقرار المؤسسات وسيادة الوطن.

إن القنابل الانشطارية المزروعة داخل جسم الدولة كانت الأزرمة الأمنية أحد أبلغ نماذجها التهديمية. فالذين خططوا لها لم يكونوا قادرين على تحديد وحساب نهاياتها ولا التحكم في أطرافها وهم الذين تعاملوا بذهنيات الاقتنيات وانتهاز الفرص لتبييض الأموال والوجوه وحرق الملفات السوداء تحت غطاء الأزرمة.

كما أن المضاربات الإعلامية وتصفية الحسابات باختلاق المعارك المختلفة وتنوع أرضيات ومساحات الصراع، وإبقاء الدولة في حالة إرجاء والتفتيش في القمامات السياسية والاقتصادية والإدارية، تعتبر نموذجاً آخر وأخطر لتلك القنابل الانشطارية التي بدأت شظاياها تمس الذين ظلموا وأفسدوا وكانوا يتصورون أنهم بمنأى عن دائرة الخطر ونسوا أن الله يمهل ولا يهمل.

سيدي الرئيس،

لم لا ندعو إلى التوسع في تبني قاعدة الشراكة الاقتصادية في تعاملاتنا الاقتصادية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف؟ إن الشراكة أو المشاركة كقاعدة اقتصادية قد أثبتت فعاليتها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح في المعاملات الخارجية مقارنة بتمويل الاقتصاد عن طريق الاستدانة الخارجية. إضافة إلى نقص إمكانيات تمويل العمليات المالية للخزينة، مما دفع بالسيد وزير المالية إلى الإعلان صراحة أن الميزانية العامة للدولة لا يمكن أن تبقى الأداة الوحيدة لإنعاش الاقتصاد وتنميته.

إذا كان الأمر على هذا الحال، وإذا كان لا بد من البحث عن موارد إضافية بعيداً عن الآثار السلبية لأدوات

صيغة التأجير التمويلي كالقروض الفلاحي الجزائري.

سيدي الرئيس،

لماذا نظل أسرى لما يقترحه علينا الآخرون في المجال الاقتصادي، رغم أن ذلك قد يكون مجرد خدعة على حد تعبير أحد الخبراء الاقتصاديين الجزائريين؟

ولماذا لا تحدد الفترة الانتقالية عندنا؟ بل لماذا لم تؤت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ثمارها، وظللنا نفكر في إصلاح ما بعد الإصلاح. وهل الفترة الانتقالية خدعة تفاوضية؟

إن حجم التضخم المقدر بنسبة 4٪ وسعر الفائدة المحدد بنسبة 8.5٪، يبينان بوضوح أن الاقتصاد الجزائري تتجاذبه أطراف عديدة، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الجهة التي تتحكم في الاقتصاد الجزائري؟

هل يمكن الحديث عن سياسة فعالة لدعم الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي، والفارق بين سعر الفائدة ونسبة التضخم يساوي أربع وحدات ونصفا؟

سيدي الرئيس،

إن الجزائر عضو في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية والبنك العربي للاستثمارات الدولية والبنك الإفريقي للتنمية. فالسؤال هو:

أين هي الإيرادات التي تغذي الخزينة من كل هذه المشاركة؟

ثم أين هي حصة الدولة من أرباح المؤسسة العمومية باستثناء سوناطراك وبنك الجزائر والشركات القابضة؟

ولماذا تغيب الشركات الفاعلة وتحل محلها الشركات القابضة؟

وهل المبلغ الذي تساهم به هذه الشركات مقبول؟ أين ذهبت الأموال الناتجة عن إعادة الجدولة السابقة؟ وما هي نتائج أكثر من 1000 مليار دينار التي خصصت للتطهير المالي للمؤسسات؟ وهل قانون القرض والنقد، الذي يمنح محافظ البنك المركزي صلاحيات واسعة بشأن كل العمليات الاقتصادية الكبرى، قادر على حل معضلة الجهاز المصرفي؟

وماذا تنتظر الوزارة الوصية لتوزيع 80 ألف سكن اجتماعي جاهز منذ أكثر من سنة رغم الخسارة الناتجة عن هذا التماطل والتي تقدر بمبلغ مليار دينار سنويا؟

سيدي الرئيس،

إن الاستثمار المنتج يصطدم ببيئة متعفنة من القوانين والممارسات الإدارية العاتقة، التي يذللها المنفذون لصالح المحميين، مما يعطل معالجة موانع الإقلاع الاقتصادي والتنموي.

ولتحقيق نتائج جيدة لا بد من إعادة هيكلة ذهنيات الإدارة قبل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، وإن الشروع في بناء مستقبل التكامل أولى من التفاجؤ بمستقبل التصادم.

وإن الهشاشة التي تطبع اقتصادنا والخلل المستمر في التوازنات الكبرى من شأنهما أن يجعلانا نفكر بعقلية الرشادة الاقتصادية وثقافة " العمل عبادة وشرف، عهد والتزام"، والكفاءة والنزاهة مقياس اختيار الرجال، ولا مكانة لمن لا يقدرون ثروات الأمة ولا يثمنون وقتها.

كما نذكر أنه يجب علينا أن نعمل على إرساء ثقافة

والمتعارف عليه أن قانون المالية السنوي حدث غير عاد بالنسبة إلى كافة أجهزة الدولة، وبالخصوص لدى مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعاني الأمرين.

فقانون المالية السنوي هو مناسبة للأمل من أجل تخفيف العبء الثقيل، من غلاء في المعيشة وتدهور في القدرة الشرائية وافتقاد للعمل وللماوى. هذا ما تنتظره أغلبية الشعب التي أصبحت تنتمي إلى الطبقة الدنيا، لأن الواقع أكد أن الطبقة المتوسطة في المجتمع الجزائري قد تلاشت إن لم نقل زالت تماما.

والحقيقة، سيدي الرئيس، لم يستطع مشروع هذا القانون، رغم الإرادة القوية في التغلب على بعض المصاعب، تحقيق الغاية الاجتماعية المنتظرة. كما نلاحظ أنه بالرغم من تأكيد الحكومة مساهمة أحكام مشروع هذا القانون في دعم التنمية والتحكم في التضخم وضمان استقرار التوازنات الكبرى، تبين من خلال تفحص الأرقام عدم قدرته على تغطية عجز الخزينة وتمويل التنمية الاقتصادية، حيث تمول ميزانية التجهيز كلية بالعجز المالي، ولا تضمن إيرادات الجباية العادية إلا نصف نفقات ميزانية التسيير تقريبا. وهذا يجعلنا نعبر عن تخوفنا هذه السنة أكثر من السنة الماضية من تقلبات أسعار البترول.

سيدي الرئيس، إن كل ما قيل في هذه المناسبة يجعلنا نذكر مرة أخرى بالملاحظات التي وردت في تدخل الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بتاريخ 9/11/1998، إثر مناقشة قانون المالية، حيث قلنا حينذاك: إن كيفية إعداد الميزانية ومناقشتها ومراقبتها قد تدهورت إلى درجة أنه لم يعد أحد قادرا على أداء دوره كاملا، وهذا لأسباب ناتجة عن تراكمات مزمنة، ومنها:

1 - صلاية هيكل الميزانية إلى درجة لا تسمح بالقيام

اقتصاد الإنتاج لا ثقافة اقتصاد المديونية. وبالتالي، يجب على الحكومة أن تستمد ميزانيتها من قانون تسيير اقتصاد وثروة وتنمية لا قانون رسوم وجباية. ولهذا إذا كنا نتفهم هذه الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، فإننا لا ندخر جهدا في تقديم التعديلات التي تخفف العبء عن المواطن وتعكس المنظور الجديد لآليات التنمية الاقتصادية التي أساسها العمل وزرع الأمل لبناء الجزائر، التي هي في مقولة حركة مجتمع السلم. "جزائر حررها جميع المخلصين وبنيتها جميع المخلصين".

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمر غول، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين طرباق، باسم كتلة التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد نور الدين طرباق: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

معشر الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، أتوجه بداية بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المختصة على الجهود التي بذلت من أجل إعداد التقرير التمهيدي.

السيد الرئيس، تقترب الجزائر اليوم مما سمي في سنوات مضت جزائر آفاق 2000. وها هو بين أيدينا اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2000، جاء هو الآخر مشابها لما سبقه بنفس الانشغالات وبنفس التصورات.

السيد الرئيس، إن تأخر إقلاع الآلتين الإنتاجيتين الصناعية والفلاحية وعدم اكتمال بروز نتائج استثمار في الجزائر، أصبح يقلق صمود التوازنات الاقتصادية الكبرى المحققة، والتي ما تزال مرتبطة ارتباطا عضويا بالمحروقات. ومهما بلغت السياسة المنتهجة في الجزائر في ميداني الاستثمار والمحروقات، فإن الأرقام التي أعلنت عنها مؤخرا إشارات شركة "سونطراك" على مرأى ومسمع من الشعب قد أحدثت صدمة كبيرة نتمنى أن يطول مفعولها لتستخلص العبر. ولهذا نعتبر أن التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتوفير الشروط المادية والتحفيزات الضرورية له من شأنهما أن يحققا الإقلاع الحقيقي في هذا المجال للتقليل من تكلفة الفاتورة الغذائية. ونرى أن معالجة قضية العقار الفلاحي من شأنه أن يدعم سبل الوصول إلى الأهداف المرجوة.

السيد الرئيس، ينبغي زيادة على الإهتمام بهذا القطاع تشجيع الاستثمار بغية الإنتاج وتوفير مناصب شغل لامتصاص البطالة المتفشية حاليا. إلا أن العراقيل البيروقراطية تبقى حاجزا أمام تحقيق مثل هذه الأهداف. وبرز ذلك جليا من خلال تعقد الإجراءات المفروضة من الأطراف المعنية بتحقيق الاستثمار، ومن بينها النظام المصرفي الذي بقي على حاله. ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننوه بالدور الإيجابي وبالنتائج الملموسة التي حققتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي التجربة التي بدأت تعطي ثمارها في امتصاص البطالة لدى الشباب، وندعو إلى دعمها.

السيد الرئيس، يسمح لنا هذا المقام كذلك بالتطرق إلى مجال قيل ويقال عنه الكثير. ونقصد بذلك المنظومة الجبائية، والتي بالرغم من الإرادة المعلنة دوما للوصول إلى شفافية كاملة، يبدو أن الجهد المبذول في تحسين تحصيل الضريبة ومراقبة التهرب والغش الجبائيين، لا يمكنه أن يحقق هذه الأهداف مادامت القوانين السارية المفعول مشلولة أمام قوى خفية أحيانا ومعروفة أحيانا

بالخيارات التوافقية بين التسيير العادي للمرافق العمومية وتوظيف الأموال الضرورية لضمان حد أدنى من التنمية والتكفل بالمواطنين.

2 - عدم وجود عدالة في فرض الجباية وتوزيع الدخل الوطني، والوصول إلى حد لا يطاق، وهذا بالرغم من الإصلاحات وتخفيض الضغط الجبائي.

3 - عدم استقرار آليات ضبط التجارة الخارجية. كما نذكر السيد الرئيس بأننا قلنا: إن الوقت قد حان لإعادة النظر في كيفية معالجة قانون المالية والميزانية وتسيير الأموال العمومية، وقلنا أيضا: إنه من الضروري سن قانون خاص بالجباية المحلية وإصلاح الإدارة، ومن حقنا اليوم أن نتساءل: هل أخذت هذه الملاحظات بعين الاعتبار أم لا؟.

السيد الرئيس، صحيح، أننا نعيش منذ سنوات تحت وطأة نتائج اختيارات ومناهج اقتصادية منتهجة منذ عشر سنوات، ترتبت عليها نتائج سلبية جعلت الجزائر تعيش في حلقة مفرغة، حلقة رهيبية. ومهما بلغت درجة الإرادة في تخطي نتائج وتراكمات تلك المرحلة، فإننا ما تزال نتخوف من عدم نجاعة الإجراءات والتدابير في هذا المشروع لتجاوز هذه الأوضاع. وصحيح كذلك أنه بفضل تضحيات الشعب الجزائري و تسيير صارم للموارد التقليدية استطاعت الجزائر تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى التي كانت منعدمة تماما. وهذه خطوة هامة ولكنها غير كافية، لأن نسب النمو المحققة إلى حد الآن ما تزال ضعيفة وهشة. و يجب أن نذكر من باب الإنصاف أن التوازنات الاقتصادية الكبرى المحققة جاءت بالموازاة مع مرحلة معقدة جدا عاشتها الجزائر. وحتى لا ننسى فإننا نقول: إن ما سببه الإرهاب من دمار وتخريب للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية وإزهاق للأرواح البريئة زاد في تعقيد الوضعية العامة.

السيد الرئيس،

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي، إذ ناقش مشروع قانون المالية لسنة 2000 نجد أنفسنا أمام موقف يتطلب التعبير بالعواطف والتفكير بالعقل في وقت واحد، لذا نقول، سيدي الرئيس، السادة الوزراء:

إننا لا نهمل لمشروع القانون ولكننا نقبله كحقيقة لا مفر منها، شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين طرباف، وأحيل الكلمة إلى السيد مداني حود موسىة.

السيد محمد مداني حود موسىة: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله وبه نستعين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نعود إلى مجلسنا الموقر في وقت بدأ يسود الوثام بلادي العزيزة، وهذا بفضل السياسة الرشيدة والشجاعة لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

إن نعمتي السلم والأمن اللتين بدأ يشعر بهما المواطن في حياته اليومية، قد أخذت تظهر نتائجهما بظهور بوادر الانفراج الاقتصادي بفضل الزيارات المتتالية للوفود الأجنبية إلى الجزائر من أجل الاستثمار في مختلف المجالات. ويأتي كل هذا بعد فترة حصار غير معلن، ضرب على الجزائر الحبيبة.

سيدي الرئيس،

إن الجزائر قد دخلت عهدا جديدا ودعت به الأيام الحمراء، ولسان حالها اليوم يقول للعالم أجمع: إن جزائر اليوم هي جزائر العزة والكرامة، جزائر تريد بناء اقتصاد قوي

أخرى. كما أن التطرق إلى نسب الحقوق الجمركية يدفع بنا إلى التساؤل عن خلفيات عدم استقرار هذه الحقوق، إذ نلاحظ أنها تتغير باستمرار. وهذا أمر غير مقبول، لأنه يشكل مانعا معنويا للمستثمرين ومصدرا لانعدام الثقة، ونرى من المفيد أن تستقر هذه النسب لفترة تتناسب مع دورات الاستثمار.

وفي هذا الصدد أتساءل أيضا عن يقف وراء عدم استقرار نسب الحقوق الجمركية، لأن ذلك بات مصدر قلق لنا. فلقد آن الأوان لوضع حد لهذه التصرفات.

السيد الرئيس،

وفي إطار ترقية الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجماعات المحلية، أرى أن الإجراءات الواردة في مشروع هذا القانون ما تزال غير كافية، ذلك أنها ليست في الحقيقة إلا عملية إعادة توزيع إيرادات موجودة، بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.

وعليه، نرى أن الحل يكمن في إصلاح شامل يوسع في صلاحيات الجماعات المحلية، وذلك فيما يتعلق بإيجاد الإيرادات الملائمة لخصوصيتها.

أما فيما يتعلق بالديون المتراكمة على البلديات فنلاحظ، جليا، من خلال مشروع قانون المالية لهذه السنة، أن التوجه الذي شرع في انتهاجه هذه السنوات الأخيرة قد توقف، وهو ما يعتبر تخليا غير مقبول، نظرا إلى الدور الذي تؤديه البلديات في التكفل بالانشغالات اليومية للمواطن. بل وأكثر من ذلك فإن الحل لا يكمن في مسح الديون فقط، رغم أنه ضرورة ملحة في الوقت الحالي، أو في ترقية الجباية المحلية التي تتطلب وقتا معتبرا لجني ثمارها، وإنما يكمن أيضا في البحث، وبسرعة، عن حل للمشكل الهيكلي، المتمثل في التقييم الإداري الذي أنشئت بموجبه بلديات غير قادرة حتى على تسديد أجور موظفيها.

السيد الرئيس، إنكم تقدرون كامل التقدير - خاصة وأنه سبق لكم أن توليتم، على غرار أعضاء آخرين معكم، رئاسة الجمعية الوطنية الفرنسية - الدور الذي يلعبه المجلس في الحياة الوطنية لاسيما عندما يتعلق الأمر بنص تشريعي هام مثل قانون المالية.

إن مجلسنا التعددي، والأول في تاريخ البلاد، يتشكل من تيارات سياسية متنوعة، فهو يضم أحزابا ذات توجهات مختلفة تشارك في المناقشة التي هي بمثابة مناقشة تناقضية. ومن ثم نعتقد أن حضوركم معنا وإطلاعكم على حقيقة ما يجري في مجلسنا سيمكنكم من تكوين فكرة عن التجربة الجزائرية، ورغبة الجزائر في إرساء قواعد الممارسة الديمقراطية في إطارها التعددي. وهي الفكرة التي أتمنى أن تنقلوها إلى بلدانكم.

أجدد مرة أخرى، باسم زملائي، الترحيب بكم، ونتمنى لكم الإقامة الطيبة في بلدنا (تصفيق).

كما أجدد الاعتذار لزميلي عضو مكتب المجلس ولزملائي النواب، لمقاطعتنا نقاشهم، لكنني كنت أود فقط، وباسمكم أن أرحب بضيوفنا الكرام، وسأدعكم تواصلون مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية.

أظن أن السيد وزير المالية يريد التدخل... لا... وعلى ذكر السيد وزير المالية فأنا لا أحبذ أن أكون مكانه في مثل هذه المناسبات، لكن وجوده ضروري نظرا إلى الجهد الذي يبذله والتفهم الذي يبديه بخصوص أشغال المجلس ومناقشاته.

أشركم جميعا، وأستأذنكم لمغادرة القاعة، وأترككم لمواصلة المناقشة.

السيد رئيس الجلسة: أحيل الكلمة مجددا إلى السيد مداني حودمويسة، فليتنفضل.

ومزدهر بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية، وتريد بناء دولة عصرية.

سيدي الرئيس،

بودي ونحن نناقش اليوم مشروع قانون المالية أمام هذا الجمع الكريم، هذا القانون الذي تدخل به الجزائر إلى الألفية الثالثة، وانطلاقا من تصفحي إياه إبداء بعض الملاحظات عليه:

أولا - نتساءل عن سبب اعتماد الميزانية سعر 15 دولارا سعرا مرجعيا لبرميل البترول، رغم أن الكل يعلم أن السعر الحالي للبرميل قد تجاوز 24 دولارا، أي أن الفارق بين السعرين يعادل 10 دولارات. فهل اعتماد سعر 15 دولارا بعد دراسة شاملة وكاملة اتخذت بموجبها كل الاحتياطات، أم أنه مجرد سعر افتراضي؟.

الرئيس: أعتذر لمقاطعة السيد مداني حودمويسة الذي سنضيف إليه دقيقتين وليس دقيقة واحدة. لدينا وفد من المنتخبين الأوروبيين يزور مجلسنا، وأبي إلا أن يحضر أشغالنا.

أرحب أولا بالسيدة والسادة الضيوف منتخبين بلديات كل من إيطاليا وفرنسا وإسبانيا لما يحتلون من مكانة خاصة، في مقر المجلس الشعبي الوطني.

فزيارتكم إيانا مفاجأة سارة وسابقة حسنة؛ مفاجأة لأنها لم تكن مبرمجة. فلقد وجدتمونا ونحن بصد مناقشة نص من أهم النصوص التشريعية التي يناقشها مجلسنا كل سنة، وسابقة لأنها أول مرة يزورنا فيها وفد من المنتخبين الأوروبيين في مقر المجلس الشعبي الوطني. ونتمنى بذلك أن ننشئ عرفا يسمح لنا باستقبال مزيد من الضيوف الأوروبيين وغيرهم.

وعليه، وجب التفكير في آليات جديدة لدعم الجماعات المحلية، لأن المبالغ المخصصة في شكل إعانات غير كافية. فمبلغ 16 مليار دينار الموجه إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية لا يسد حتى نفقات التسيير، ومن ثم بات دعم الجماعات المحلية من أولى الأولويات.

وخلاصة القول سيدي الرئيس، إن مشروع قانون المالية لسنة 2000 لا يمكن أن يعكس بأي حال من الأحوال ولو بنسبة قليلة، الطموحات التي ولدتها ديناميكية انتخاب السيد رئيس الجمهورية. وإلا فكيف نفسر رفض هذا الأخير مشروع هذا القانون مرتين والتحفظات التي أبدتها بشأنه إذ اعتمد مشروع القانون على جيب المواطن لتحقيق التوازنات المالية بدلا من اعتماد سياسة تنمية ترفع الغبن عنه؟

وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مداني حودموسية وأحيل الكلمة إلى السيد شعبان سماعلي.

السيد شعبان سماعلي: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ومرافقيهم،

الإخوة الإعلاميين،

الإخوة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس، اسمحو لي أن أبدأ بملاحظة وهي: انعدام قانون ضبط الميزانية الذي يمكن من التعرف على كيفية صرفها لتفادي الوقوع في الأخطاء السابقة"

السيد الرئيس، كم كنت أتمنى أن يوفق مشروع قانون

السيد محمد مداني حودموسية (يوصل): شكرا سيدي الرئيس.

ثانيا: أريد التطرق إلى موضوع التنمية التي هي الحجر الأساس لأي استقرار، ولأخذ على سبيل المثال الموارد المالية المخصصة للصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب. فالمشروع لم ينطلق منذ سنتين (02) ولم يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وعليه نتساءل عن مدى مصداقية الجهاز التنفيذي وجديته.

ثالثا: إن استمرار اعتماد ميزانية الدولة على الجباية البترولية بنسبة تفوق 50٪ من إيراداتها، والتي توجه إلى تغطية ميزانية التسيير سيؤثر في السير الحسن للمرافق العمومية وكذا في الجانب الاجتماعي لاسيما الفئات المحرومة.

وفي هذا الصدد لا بد من إيجاد موارد مالية إضافية خارج المحروقات لتحقيق توازن. يمكن من توجيه إيرادات الجباية العادية إلى تغطية نفقات التسيير، وإيرادات الجباية البترولية إلى الاستثمار المنتج الذي هو مفتاح الحل لوضعنا الاقتصادي.

سيدي الرئيس،

إننا، في جبهة التحرير الوطني، نريد أن تتجسد هذه الالتزامات في أرض الواقع.

لقد مس تدهور المعيشة شرائح واسعة من أبناء الشعب، ونسبة البطالة في ارتفاع مخيف. كما تدهور الوضع المعيشي لكثير من مناطق الوطن، وعلى سبيل المثال ما يعانيه سكان الجنوب جراء ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف، والتي تصل أحيانا إلى 60 درجة مئوية. وهو ما يرفع في كلفة فاتورة الكهرباء التي بلغت حدا لا يطاق لدى عامة السكان، فعادوا إلى استعمال الإنارة البدائية، كمصاييح الغاز أو الزيت.

ثانيا- القطاع المصرفي: إنه رغم التطورات الحاصلة في المستويين الوطني والدولي في ميدان المال والأعمال، ما يزال قطاعنا المصرفي يعيش بذهنية بيروقراطية لا تساعد على النمو وإحداث الثروة.

لذلك وجب إصلاحه باستمرار مع تشجيع البنوك غير الربوية، إذ ستكون بالضرورة رافدا هاما من روافد توفير رؤوس الأموال.

ثالثا- قطاع الضرائب: إن هذا المورد الهام نظريا لا يقدم في الواقع ما يجب أن يقدم نظرا إلى مشاكله العديدة والكبيرة، منها: الغش والتهرب الجبائيين لدى المكلفين بالضريبة، وانعدام ثقافة واعية وضعف الوسائل اللازمة للتحصيل الضريبي. أضف إلى ذلك إنعدام العدالة في تحديد الضريبة وتحصيلها.

رابعا- ميدان الاستثمار: ما يلاحظ في هذا الميدان هو البيروقراطية المملة وكثرة الإجراءات وتعدد مراكز القرار. فوجب، إذن، تحسيس المستثمر الوطني ومساعدته ليكون بدوره حافزا لدخول المستثمر الأجنبي. فلا استثمار أجنبي في اعتقادي، دون استثمار وطني حقيقي وواقعي.

وفي هذا الباب، أقترح إيجاد صيغ قانونية تحضيرية خاصة بالمستثمر المهاجر وإعطائه كل الامتيازات لربطه بوطنه وتحسيسه بدوره فيه. ولعل الأمثلة واضحة عند الدول الشقيقة المجاورة.

فيما يتعلق بالنفقات، السيد الرئيس، إن التحكم فيها مهمة الجميع. والملاحظ أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب. فمظاهر تبذير المال العام واضحة رغم الضائقة المالية التي تعيشها البلاد.

المالية لسنة 2000 في وضع الجزائر على السكة الصحيحة لتنتقل مع مطلع القرن القادم نحو الأفضل، ولكن يبدو واضحا أن حتى هذه السنة لن تكون سنة الإقلاع التنموي والإنعاش الاقتصادي المنتظرين. وها نحن نبحت من جديد عن التوازنات الكبرى التي أصبحت تطارد كل الميزانيات، منذ سنوات مضت، مقابل تضحيات اجتماعية جسام قهرت المواطن ودفع ثمنها من قوته وصحته وتعليمه.

السيد الرئيس، إن الميزانية التي تتكون من الإيرادات المالية والنفقات، مواردها هشة ضعيفة باستثناء موارد قطاع المحروقات، ونفقاتها غير مبررة في أحيان كثيرة. ولكي تتمكن من وضع ميزانية فعالة وجب منطقيًا معالجة الخلل الموجود في القطاعات التي تمثل الموارد، وترشيد النفقات.

أولا- قطاع الجمارك: لقد أصبح عندنا هذا القطاع الهام في حياة الدول مصدر إزعاج وقلق. ولعل خير دليل على ذلك ما كنا نسمعه من قبل وما صرح به بعض أبناء هذا القطاع عن فضائح مالية. فرغم تعدد مراكز العبور والموانئ والمطارات تحرم خزينة الدولة من أموال طائلة ولأسباب، بالدرجة الأولى، بشرية. فحتى وإن سلمنا وصدقنا بوجود بعض الضعف في مستوى الحدود البرية لطول المسافات ونقص وسائل الرقابة، فإنه لا يقبل أبدا أن يكون التسيب حتى في مستوى الموانئ والمطارات. فتحرم الخزينة العمومية من مبالغ ضخمة مقابل رشوة خبيسة ومحسوبة وعلاقات مشبوهة.

وأحيي بالمناسبة كل المخلصين والنزهاء من أبناء هذا القطاع وأطلب منهم الصمود أمام كل المغريات، لأن الإخلاص للوطن مرتبة رفيعة لا يقدر على الارتقاء إليها إلا الشرفاء النزهاء. وأرجو، السيد الوزير، أن يتم التفكير بجد في أوضاع أعوان الجمارك وإطاراته وتحسين أجورهم وتحفيزهم وتكريم المجتهدين منهم.

وما دمنا في رحاب الشهداء - رحمهم الله - نتساءل: متى سيجد قانون المجاهد والشهيد طريقه الى التطبيق؟ وفي الأخير، أطلب برفع قيمة الإتاوة على الخمر بدل إحداث إتاوة على الماء كما جاء في المادة 64 من مشروع القانون، والسلام عليكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد شعبان سماعلي الذي كان آخر المتدخلين في هذه الجلسة.

سنستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساءً. وشكرا.

الجلسة مفرغة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة زوالاً .

أما بخصوص المديونية الخارجية، فأعتقد أنه من واجب كل الهيئات الوطنية الرسمية العمل بجد، وبالتنسيق مع كل الدول المتضررة، من أجل مسح هذه الديون كلياً أو جزئياً، على الأقل، خاصة وقد دفعت الجزائر مبالغ كبيرة في تسديد خدمة الدين الخارجي.

أما بخصوص الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فلا بد من التأكيد أن البلديات لم تستفد خدمات هذا الصندوق منذ سنوات، هذا الصندوق الذي أنشئ أصلاً من أجل المساعدة على تنمية البلديات. كما نتساءل عن أموال هذا الصندوق وكيفية صرفها. فلا يعقل أبداً أن تنعم بلديات معينة بالكماليات، بينما تحرم أخرى حتى من وسائل التنظيف ومن وسائل توفير الماء الصالح للشرب.

أما بخصوص المادة 69 من مشروع القانون، والخاصة بطلب إلغاء منحة فئة من بنات الشهداء، فإنني أشاطر اللجنة لأن التبرير الذي قدمته الحكومة غير مقنع، وكان على الوزارة الوصية أن تدقق حساباتها سنة 1998.

ندخل كتابي

السيد مختار عمراني:
معالي وزير المالية

المنطقة وقساوة مناخها .

ج - الاستهلاك الكبير لقطع غيار السيارات والشاحنات
الناجم عن نفس الطبيعة القاسية.

د - أكثر المنازل في مداشر وقرى ومدن الجنوب ماتزال
تستهلك الغاز بالقارورات مما ينجم عنه ارتفاع في سعر
القارورة من جراء تكاليف النقل.

وفي الخلاصة،

أ - ألح مستقبلا على تقديم الحكومة تقريرا تنفيذيا
للميزانية الفارطة ومدى استهلاك الاعتمادات وأثرها في
الميدان، ذلك لتنويرنا إثر مناقشة الميزانية الحالية.

ب - أطلب معالي الوزير بتقرير مفصل عن مدى
استعمال الاعتمادات المخصصة لصندوق تنمية الجنوب.

تقبلوا مني معالي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير.

بعد تشكراتي إلى كل من أعضاء لجنة المالية وإطارات
وزارة المالية عما بذلوه من جهد لتحضير مشروع قانون
المالية لسنة 2000 الذي، وبكل موضوعية، أراه
يتماشى وتطور الوضع العام للبلاد الذي يتسم بالهشاشة
ولم يزل في طريقه إلى الخروج من الأزمة.

فبعض التدابير التي اعتمدت أراها مناسبة في حين أرى
تدابير أخرى محل نقاش. وأذكر على سبيل المثال ارتفاع
الرسوم على المواد الواسعة الاستهلاك لدى المواطن
المحدود الدخل وأخص بالذكر البنزين والمازوت والغاز
والكهرباء.

فلذلك أطلب بإلغاء هذه الرسوم بولايات الجنوب
بمفهومه الكبير وهذا لأسباب أراها موضوعية منها:

أ - بعد المسافات بين المدن والقرى

ب - الإفراط في الاستهلاك الاضطراري الناجم عن طبيعة